الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية الآداب واللغات

مسألة المواضعة اللغوية

في كتاب "التفكير اللساني في الحضارة العربية" لعبد السلام المَسدّي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص لسانيات عربية

الميدان : اللغة والأدب العربي

الشعبة : لغة وأدب عربي

التخصص : لسانيات عربية

إعداد الطالبة : كريمة عاشو

إشراف: عبد المجيد عيساني

لجنة المناقشة

أعضاء اللجنة	الرتبة العلمية	الصفة	فاصل صفحات الجامعة
عبد الناصر مشري	ا .ت .ع	رئيسا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
عبد المجيد عيساني	ا . ت . ع	مشرفا و مقررا	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
عيسى تومي	أستاذ محاضر ب	مناقشا	المدرسة العليا للأساتذة ورقلة

السنة الجامعية: 2022- 2023م/ 1443 – 1444هـ

.

بسم الله الرحمان الرحيم

إهـــــــــــــــــــــــداء

أشكر الله العلي القدير الذي أنعم علي بنعمة العقل والدين؛ القائل في محكم التنزيل: " وَفَوْقَ كُلِّ ذي عِلْمٍ عَلِيمٌ " سورة يوسف 76

و قوله ﷺ: " من صنع إليكم معروفا فكافئوه، وإن لم تجدوا ما تكافئونه به فادعوا له حتى تروا أنكم كافأتموه "

رواه أبو داوود.

إهدائي الموصول لأستاذي المشرف؛ عبد المجيد عيساني نظير إشرافه على مذكرتي، وإلى الرفقة الطيبة أهديهم هذه الثمرة المتواضعة،

إلى من وضع المولى عزّ وجل الجنة تحت قدميها ووقرها بكتابه العزيز أمي الحبيبة .

إلى من كان خير مثال لرب الأسرة، والذي لم يتهاون يوما في توفير سبل الخير والسعادة طيلة حياتي أبي الموقر.

إلى من أعتمدُ عليهم في كل صغيرة وكبيرة إخوتي حفظهم الله ورعاهم.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي وفقني لإتمام بحثي هذا والخروج به في هذه الحُلة، فقد كان هدفه ساميا ومغامرة عظيمة تستحق كل التعب والجهد من أجل الحصول على ثمرة ناضجة.

هذا البحث الذي بين أيديكم يحمل في طياته معلومات أرجو أن تكون مفيدة؛ بذلت في سبيل تحصيلها مجهودا عظيما لتظهر لكم بهذا الشكل البسيط.

ومن مبدأ أنه من لا يشكر الناس لا يشكر الله فإنني أتوجه بشكري الجزيل لأستاذي المشرف: عبد المجيد عيساني الذي ساعدني كثيرا في مسيرتي لإنجاز هذا البحث وكان له دور ملموس من خلال تعليماته ودعمه الأكاديمي، كما أوجه شكري لجميع أفراد أسرتي الكريمة؛ الذين صبروا وتحملوا معي ومنحوني الدعم في كل المجالات والوصول إلى هذه المرحلة. كما أشكر رفيقات دربي وكل من قدم لي الدعم المادي والمعنوي لإنجاز هذا العمل.

مـــلـــخـــــــص الـــــمـــــــذكـــــــرة

تعدّ المواضعة اللغوية من بين أهم القضايا اللغوية التي نالت اهتماما كبيرا لدى أهل اللغة عامة واللسانيات خاصة، حيث حظيت هذه الأخيرة بمكانة كبيرة عند اللساني: عبد السلام المسدّي ضمن كتابه المتميز: "التفكير اللساني في الحضارة العربية". فهو نموذج جيد تناول فيه هذه القضية اللغوية، حيث تطرق إلى البحث في أهم جزئياتها من خلال البحث في بداية الأمر في التعرف على اللسان العربي الصحيح من خلال الألفاظ اللغوية المستعملة ومعانيها في الوسط الاجتماعي، وبعدها التوصل إلى الاختلاف القائم بين عنصري اللغة بما فيها؛ اللفظ والمعنى والعلاقة التي تحكمهما إلى أن وصل إلى المعنى الحقيقي لهذه القضية من خلال تحديد المواضعة، وكذلك الهدف والقصد الذي تحمله في طياتها.

ولا يسعنا كذلك إلا الحديث عن عملية توليد هذه القضية اللغوية من خلال التزايد في عدد مسمياتها ومن ثم الحديث عن كيفية اكتساب المواضعة اللغوية والطرق التي أثبتت نجاعتها.

وفي النهاية يمكن أن نستخلص من هذه المسألة وتمكين جل فئات المجتمع من التواضع على وضع المصطلح الواحد للمسميات، وإبقاء المعنى الذي تحمله موحدا بين أفراد المجتمع الواحد.

الكلمات المفتاحية:

اللفظ، المعنى، الدال، المدلول، الاعتباط، اللغة، المواضعة، التلازم، الاكتساب، التوليد، اللسان اللغوي.

Résumé de thèse

L’objectivité linguistique est considéré comme l’une des questions les plus importantes Pui ont reçu une grande attention parmi les gens de la langue en général et les linguistes en particulier, car ce dernier a une grande place avec le linguiste Abd al-Salam al-Masdi dans son éminent livre Linguistique Thinking in La civilisation arabe ,Pui est un bon modèle pour cette question linguistique , ou il a abordé la recherche dans ses détails les plus importants à traves la recherche au début pour identifier la langue utilisée et leurs significations dans le milieu social ,Et puis nous atteignons la différence entre les deux éléments de la langue, y compris la prononciation et la sens, et la relation qui les régit, jusqu’ à ce que nous atteignions le vrai sens de cette question en définissant le contexte, ainsi que le but et l’intention qui elle porte en elle et on ne peut pas non plus parler du processus de génération de l’enjeu linguistique par l’augmentation de nombre de la manière d’acquérir l’objectivité linguistique et des méthodes qui ont prouvé leur efficacité.

En fin de compte, nous pouvons tirer des conclusions de cette question et permettre à la plupart des groupes de la société d’être humbles en mettant un terme unique pour les noms et en gardant unifié entre les membres d’une même société.

Les mots clés:

La prononciation, Le sens, Le signifiant, Le signifié, L'arbitraire, La langue, La syntaxe, La colocation, L'acquisition, La génération, La langue maternelle.

Thesis summary

Linguistic objectivity is considered among the most important issues that have received great attention among the most important issues that have received great attention among the people of language in general and linguists in particular, as the latter has a great place with the linguist Abd al-Salam al-Masdi in his distinguished book Linguistic Thinking in Arab Civilization, which is a good model for this linguistic issue, where he the touched on research in the most important Its details through research at the beginning to identify the correct Arabic language through the language used and their meanings in the social milieu.

And then we reach the difference between the two elements of the language, including the pronunciation and the meaning, and the relationship that governs them, until we reach the true meaning of the issue by defining the context, as well as the goal and intent that it carries within it, and we cannot also talk about the process of generating the linguistic issue through increasing In the number of its names, it was talked about how to acquire linguistic objectivity and the methods that have proven their effectiveness.

Keywords:

Pronunciation, The Meaning, Signifier, Signified, Arbitrariness, Language, Syntax, Collocation, Acquisition, Generation, Native language.

مقدمة:

تعدّ اللغة من أهم الوسائل التي يستعين بها الإنسان لمعرفة العالم الخارجي وإدراكه وإمكانية التواصل معه، حيث يعدّ الإنسان كائنا اجتماعيا بطبعه، فهو يؤثر ويتأثر بمن حوله، وهذا الفعل لا يكون إلا باللغة؛ التي بدورها تمثل الإنسان وحقيقته وهذا ما يجعله يؤدي وظيفة التواصل مع عالمه من خلال تلبية حاجاته وتحقيق أهدافه.

إنّ اللغة تراث اجتماعي وثقافي وجد عبر التاريخ، إذ إنّها عبارة عن مجموعة من الرموز والإشارات التي يستخدمها الإنسان كوسيلة في عملية التواصل، إنّها تقوم على الألفاظ والكلمات للتعبير عن الأشياء والمعاني، هذا الأمر الذي لفت أنظار أهل الاختصاص حول هذه القضية اللغوية، إنه **البحث عن طبيعة العلاقة التي تربط بين اللفظ والمعنى، وعن أصل اللغة والأساس الذي تقوم عليه.**

ومن خلال الحديث عن هذه القضية اللغوية نجد مِن بين الدارسين الذين اهتموا بها وجعلوا منها موضوعا ذا أهمية كبيرة في مجال اللسانيات؛ الباحث التونسي عبد السلام المسدي كنموذج حي لهذه القضية من خلال كتابه: "التفكير اللساني في الحضارة العربية"، وهذا ما تأسس على إثره البحث الذي بين أيدينا.

حيث تبادرت هذه الأسئلة إلى الأذهان فكانت على النحو التالي:

ما آليات تجسيد المواضعة اللغوية في ظل تعدد اللغات في المجتمع الواحد؟ وما السبيل الأنجع للقضاء على قضية تعدد المسميات للشيء الواحد؟ وتعدد المعاني للأشياء المختلفة؟

والأسئلة التي طرحت أعلاه تبين أهمية الموضوع المدروس والذي تنبع أهميته من خلال **تواضع الناس على التسمية الموحدة للأشياء وعدم الاختلاف فيها**، وعليه جاء موضوع بحثي هذا موسوما بـ: "**مسألة المواضعة اللغوية في كتاب التفكير اللساني في الحضارة العربية لعبد السلام المسدي**"، إذ إنّ الدارس اللساني من خلال تفحصه لبعض النصوص من التراث العربي في مختلف أشكاله، سعيا منه للكشف عن كل ما تخفيه هذه التصورات في هذا المجال كانت ناتجة عن نظرية مولدة عن الاختمار الفكري، من خلال

الكشف عن المؤشرات الدالة في مخزون التراث الفكري اللغوي على استقطاب نظرية المواضعة اللغوية لكل المفارقات الجدلية في قضية اللغة.

إنّ المواضعة اللغوية هي البحث عن كل ما يتعلق باللغة من دوالها ومدلولاتها، والنظر فيما يتعلق بقضية التعدد اللغوي للمسميات، بالإضافة إلى حصر المعنى اللغوي الواحد لعدة مسميات، وإلزامية تواضع أفراد المجتمع الواحد على وضع اسم واحد للشيء الواحد وكذلك الاتفاق على معنى لشيء واحد وعدم تعدده.

أما فيما يخص أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فيمكن عدها فيما يلي:

1- ندرة الدراسات التي تحدثت عن مسألة المواضعة اللغوية.

2- الاختلافات الكثيرة الموجودة بين الدوال ومدلولاتها اللغوية من حيث التعدد في المسميات والمعاني.

وفي ما يلي هذه بعض الدراسات السابقة التي تناولت المواضعة اللغوية:

الدراسة الأولى:

"المواضعة المصطلحية وأثر المنابع المعرفية المختلفة فيها" أحمد أوزي – أنموذجا- مذكرة لاستكمال نيل شهادة الماستر – علوم اللسان- للطالبتين: دليلة موساوي وآمال محلبي. بإشراف الأستاذ: السعيد حنيش، السنة الجامعية:2017/2016م، كلية الآداب واللغات، جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية.

- ✓ الهدف من هذه الدراسة هو الأثر الذي تحدثه المواضعة اللغوية من خلال المصطلحات اللغوية المختلفة ، وإلزامية تواضع الناس على وضع المصطلح الواحد في البيئة الواحدة.

الدراسة الثانية:

" العلامة اللسانية في اللوحات الإشهارية التجارية" دراسة وتحليل، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي، تخصص علوم اللسان، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، كلية الآداب واللغات ، قسم اللغة والأدب العربي ، للطالبة: زينب مساسط، إشراف الأستاذ : بوزيد مومني ، السنة الجامعية: 2015/2014م.

✓ وتهدف هذه الدراسة إلى البحث عن المعنى الدلالي للمصطلحات والمفردات الموجودة في لوحات الإشهار من خلال تمكين الفرد من فهمها بطريقة واضحة ومفهومة.

الدراسة الثالثة:

"مفهوم اللغة في ضوء مناهج البحث اللغوية"، مذكرة ماستر، جامعة سعد دحلب، البليدة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم اللغة والأدب العربي، للطالبة: آمال سريسي، إشراف الأستاذ: عمار ساسي، البليدة، مارس2012 م.

✓ الهدف من هذه الدراسة البحث عن المعنى الحقيقي للغة وما مدى تأثيرها في مناهج البحوث اللغوية والمعنى الذي تؤديه من خلال عنصري الدال والمدلول.

تهدف هذه الدراسات إلى توحيد تسمية الأشياء بنفس المصطلح اللغوي في ذات المجتمع الواحد وعدم الاختلاف في المسميات للشيء الواحد، بالإضافة إلى تعدد المعاني للمسمى الواحد.

أما فيما يخص الخطة المتبعة في هذا البحث فكانت على النحو الآتي:

مقدمة ثم جاء بعدها **الفصل الأول** الذي كان تحت عنوان: "المواضعة اللغوية في مرحلة التأسيس اللساني" واحتوى هذا الأخير على مبحثين أساسين تمثلا في المبحث الأول: "اعتباطية الحدث اللساني"، أما المبحث الثاني: فتضمن "تحديد المواضعة اللغوية والعقد"، أما عن **الفصل الثاني** فعنون بـ: "أسس المواضعة اللغوية وآليات تحديدها" وفيه مبحثان، الأول بعنوان: "من الاعتباط إلى التلازم"، والثاني تضمن قضية "توليد المواضعة واكتسابها".

وقد اعتمدت في بحثي هذا على المنهج الوصفي الذي بدوره يقوم بتحديد الظاهرة اللغوية من خلال تعريفها وإبراز مميزاتها.

وهذه بعض المصادر والمراجع الأساسية التي خدمت موضوع البحث:

*الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني

*لسان العرب لأبي الفضل جمال الدين بن منظور

* المغني للقاضي أبي الحسن عبد الجبار

*شرح العبارة للفارابي

أما عن الصعوبات التي واجهتني في أثناء هذا البحث فتمثلت في: ندرة الدراسات السابقة لقضية المواضعة اللغوية، و قلة المصادر والمراجع حول هذا الموضوع.

ولا يسعني في نهاية هذا المطاف إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور عبد المجيد عيساني نظير إشرافه على مذكرتي هذه، ولكل من قدم لي يد المساعدة من الأساتذة وزملاء الدراسة ولا أنسى كلّ جنود الخفاء الذين مدوا لي يد العون لإنجاز هذا البحث.

ورقلة في:2023/05/28

كريمة عاشو

تـمهـيـد:

01- حياة المؤلف:

يعد هذا الكتاب من بين أهم البحوث والدراسات التي اهتمت باللسانيات الحديثة في ظل الدراسات العربية، يقدمه المؤلف التونسي والأستاذ الجامعي المتخصص وصاحب المؤلفات في هذا المجال الأستاذ عبد السلام المسدّي، صاحب كتاب: "التفكير اللساني في الحضارة العربية ".

ولد المسدي في الـ 26 يناير1945م بمدينة صفاقس بتونس، أكاديمي وكاتب ودبلوماسي ووزير التعليم العالي السابق في دولة تونس، و هو من أهم الباحثين في مجال اللسانيات واللغة. حصل على الإجازة في اللغة العربية والآداب العربية بتونس عام1969م، وحصل على دكتوراه الدولة عام 1979م، ثم الارتقاء إلى أعلى درجة جامعة في 1984، ليصبح بعدها وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي بين سنتي 1987_1989م ، وسفيرا لدى المملكة السعودية بين سنتي 1990_1991م، وبعدها تم استئناف التدريس في الجامعة منذ أكتوبر 1991، وله مؤلفات عديدة في عدة مجالات، نذكر أبرزها:

*النقد الأدبي: كتاب النقد والحداثة 1983م، المصطلح النقدي1994م، مراجع النقد الحديث1989م.

*المجال السياسي: العرب والسياسة2001م، والعولمة والعولمة المضادة 1999م.

*المجال الإبداعي: رواية تنتظر من يكتبها2002م، الأدب العجيب2000م.

*اللسانيات: قاموس اللسانيات 1984م، اللسانيات وأسسها المعرفية 1986م.

ومن خلال جزئيات هذا الكتاب: " التفكير اللساني في الحضارة العربية" تبين أنه مزج فيه بين المجال اللساني اللغوي والمجال السياسي والمجال الإبداعي بالإضافة إلى النقد الأدبي.

وبعد دراسة محتوى هذا الكتاب وجدت أن صاحبه قد بدأه بإهداء بسيط لكل من قدم له يد المساعدة وكذلك الجامعة التونسية، وقد تطرّق فيه إلى الحديث عن المسألة اللغوية في

الفكر العربي، بالإضافة إلى مسألة الاستشراق، وأهم المعوقات التي واجهتها المسألة اللغوية في الفكر العربي، كما تطرق فيه إلى عدد من الأمور الأخرى .

وفي ختام مقدمة كتابه هذا تحدث عن العلاقة القائمة بين علم اللسانيات وبقية العلوم الأخرى، وبعد الانتهاء من مقدمة الكتاب تطرق إلى مدخل تحدث فيه عن الحوافز التي أدت إلى كتابة هذا البحث العلمي.

01- أقسام كتاب" التفكير اللساني في الحضارة العربية:

قسم عبد السلام المسدي جزئيات كتابه إلى ثلاث فصول وكل فصل قسمه إلى ست مسائل لغوية، تحدث في الفصل الأول عن الإنسان وعلاقته باللغة، المسألة الأولى عنونها باختصاص الإنسان بالظاهرة اللغوية حيث تجاوز عدد صفحات هذه المسألة حوالي(13ص)، المسألة الثانية ما قبل اللغة؛ أي قبل ظهور اللغة تجاوز عدد صفحاتها حوالي(11ص)، وبعدها التشريع الإلهي وتلاها التشريع الوضعي، بلغ عدد صفحات هذه القضية حوالي(11ص)، وبعدها تطرق إلى الحديث عن المحاكاة الطبيعية وكذلك نظرية النشوء والتناسل فتجاوز عدد الصفحات ما يقارب (24ص)، وبعدها خاتمة للفصل.

أما فيما يخص الفصل الثاني فجاء تحت عنوان: المواضعة اللغوية والذي تطرق فيه إلى عدة مسائل منها: اعتباطية الحدث اللساني، قارب عدد الصفحات حول هذه القضية حوالي (13ص)، ثم تحديد المواضعة ثم المواضعة والعقد؛ بلغ عدد الصفحات حوالي (59ص)، ومن الاعتباط إلى التلازم بلغ العدد الإجمالي للصفحات (16ص)، ثم كيفية توليد المواضعة، إلى أن وصل إلى طرق اكتساب اللغة، وفيما يخص هاتين المسألتين فقد بلغ عدد صفحاتهما حوالي(24 ص) ، وبعدها خاتمة لهذا الفصل.

أما عن التحدث عن جزئيات الفصل الثالث فإنه ركز فيه عن مقومات الكلام، بما فيه الكلام والمكان، وبلغ عدد صفحاته ما يقارب (8 ص)، ثم الكلام والزمان، عدد الصفحات (37ص). ثم الكلام وفاعله ثم الكلام والاظطرار، وقد تجاوز عدد صفحات هاتين المسألتين

(43 ص)، ثم الكلام والشمول وهوية الكلام حيث بلغ العدد الإجمالي لعدد صفحات هذه المسائل حوالي (36ص)، وآخرها خاتمة للفصل.

وبعد الانتهاء من الفصول والمسائل اللغوية التي احتوتها. تطرق المسدّي إلى خاتمة عامة وشاملة لكتابه؛ تحدث فيها عن إخصاب الفكر اللساني.

وذكر أبرز أهم المصادر التي اعتمد عليها في بحثه وأنجع المراجع الخادمة للبحث، بالإضافة إلى ثبت بعض المصطلحات الأجنبية في الهوامش، ثم ذكر فهرس المصطلحات ثم فهرس الأعلام.

ولا يسعني إلا أن أظهر دور هذا الكتاب في مجال اللسانيات لما قدمه الدكتور عبد السلام المسدي في كتابه: "التفكير اللساني في الحضارة العربية" نشر هذا الكتاب في دار الكتاب الجديدة عام 2009م. وكانت جميع حقوقه محفوظة لدى الناشر بالتعاقد مع المؤلف، كانت له ثلاث نسخ، الأولى في عام1981م، و الثانية صدرت عام 1986م، وأما الثالثة فكانت في آذار مارس عام 2009م. تناول هذا الأخير موضوع اللسانيات بصفة عامة، حيث كان الهدف في تصميم الغلاف من قبل دار الكتاب الجديدة المتحدة، اعتمد صاحبه في كتابته على حجم الخط (17*24سم)، أما فيما يخص التجليد فكان فنيا، أما الدار التي نشر فيها الكتاب فكانت دار الكتاب الوطنية في مدينة بنغازي بليبيا. وحظي توزيعه من قبل دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، زاوية الدهماني، شارع أبي داود، سوق المهاري، الجماهيرية الليبية.

احتوى هذا الكتاب على حوالي459 ص، وبعد قراءتي لمحتويات هذا الكتاب سأتطرق في بحثي هذا إلى جزئيات الفصل الثاني الذي تحدث فيه عن المواضعة اللغوية وأهم المسائل اللغوية التي تضمنها الفصل.

الفصل الأول:

المواضعة اللغوية في مرحلة التأسيس اللساني

المبحث الأول: اعتباطية الحدث اللساني

المبحث الثاني: تحديد المواضعة والعقد

المبحث الأول:

اعتباطية الحدث اللساني[1]

إن من أشد القضايا النظرية اتصالا بتحديد الظاهرة اللغوية عامة، وبحصر نظرية المواضعة خاصة، " الحديث في الاعتباط كصفة مبدئية تسم الحدث اللساني إطلاقا. والذي به ارتبطت مسألة المواضعة بقضية الاعتباط في اللغة هو وجود نظرية المحاكاة ضمن المواقف المختلفة في مشكل أصل اللغة، وطبيعيا أن ينطلق التفكير في اعتباطية اللغة من تقديم نقدي لنظرية المحاكاة بغية نقض ركائزها المبدئية، ويلح الفرابي في هذا المدار على انتقاء صبغة المماثلة بالطبع والخليقة بين مظاهر الكلام البشري على اختلاف أشكاله وما هو موضوع للدلالة عليه، لذالك تعذر أن تكون علاقة اللغة بمعانيها علاقة محاكاة ولا حتى مقاربة بالتماثل النسبي"[2]، وهذا ما يؤكده الفرابي في قوله:" الألفاظ ليست تحاكي شيئا من المعاني أصلا ، ولا عرضا من أعراضه"[3] ؛ بمعنى أن العلاقة التي تربط بين اللفظ ومعناه هي علاقة اعتباطية من خلال أنّ المسميات قد تتعدد في المجتمع الواحد وعدم التحلي بالمسمى الواحد للشيء الواحد.

حيث ركز الفرابي على أنّ "الأولوية في تركيب الكلام في مختلف جوهره عن تركيب الأمور في حقيقة طبائعها، ويرى كذلك أن التركيب اللساني دال على ما هو دال عليه بموجب الاصطلاح، ولذلك يتسنى أن نتصور إمكانية تبدل التركيب اللغوي مع بقاء مادته المدلول عليها دون أن تتبدل.[4] والمعنى الذي يشير إليه الفرابي أنه في بديهية الأمر لابد من أن يكون للدال ما هو دال عليه؛ أي إلزامية معرفة المعنى الذي يراد به اللفظ .

---

[1] المقصود هو المطرد عند اللسانيين بما يمكن صوغه باللغة الفرنسية بقولنا في اللغة الفرنسية l'arbitraire du fait linguistique ص 130

[2] شرح كتاب في منطق العبارة – أبو نصر الفرابي – مطبعة دار الكتاب– مصر – ط1 – ص51

[3] نفسه– ص 51/50

[4] التفكير اللساني في الحضارة العربية المعاصرة – عبد السلام المسدي – دار الكتاب الجديد المتحدة – ط1– ص 131

أما نظرة الفرابي لهذه القضية فهو يؤكد على أنه من الواجب وجود ألفاظ لها معان تجسدها على أرض الواقع وهذا ما أشار إليه في قوله:

"فمحاكاة تركيب المعاني بتركيب اللفظ هي مصطلح عليه، فكأنه اصطلح على أن يكون محاكيا له، لعل أنه في طباع الأمر أن يكون تركيبه مشابها لتركيب اللفظ بالطبع لكن بالاصطلاح، فإن محاكاة الأمور المتشابهة بعضها بعضا هي محاكاة بالطبع ومحاكاة التركيب في اللفظ للتركيب المشار إليه في المعنى هو بالاصطلاح".[1]

وإلى نفس المقصد يذهب ابن حزم في الرد على من قال "بوجود طبيعة بين الجهاز الكلامي ومنظومة الموجودات في الطبيعة، ويوسع ابن حزم استدلاله لينقض به رأي القائلين بأن المناخ الطبيعي هو المتحكم في خلق اللغة المتلائمة معه وبأن الطبيعة هي التي توجب على ساكنيها أنساق الكلام على اختلافها،"[2] والمعنى الذي نستخلصه من هذا القول هو أنّ البيئة الاجتماعية هي المتحكمة في اختلاف اللغة من ناحية تعدد المسميات للشيء الواحد.

أما الجاحظ فنراه يُقرّ بأنّ " العنصر اللساني لا يستمد مقومات ارتباطه الدلالي إلا مما يلابسه من اصطلاح وتواطؤ بين أفراد المجموعة اللغوية المتنزل فيها، بل إن الموجودات ذاتها لا يمكن التحاور بشأنها إلا بواسطة العلامات اللسانية المتفق عليها وهو ما يقوده إلى المداعبة الأدبية إذ يقول: "وما تعرف دمشق إلا بدمشق ولا فلسطين إلا بفلسطين " مكررا كلا اللفظين وقاصدا بالذكر الأول مدلول فيهما وبالذكر الثاني مجرد الدال، فكأنما قال: وما تعرف مدينة دمشق إلا بكلمة دمشق ولا بلاد فلسطين إلا بلفظة فلسطين"[3].

ويرمي الجاحظ إلى أن المعنى الدلالي للألفاظ يكون بواسطة العلامة اللسانية بمعنى أنّ أي لفظ له معنى خاص به من خلال عملية تكرار اللفظ من أجل الحصول على المعنى الحقيقي.

---

[1] شرح كتاب في منطق العبارة – (أبو نصر) الفرابي – مطبعة دار الكتاب – مصر – ط1 – ص 51/50

[2] الإحكام في أصول الأحكام – (أبو محمد علي الأندلسي) ابن حزم – مطبعة الإمام– مصر– ط 2 – ج1 – ص 29

[3] الحيوان – (أبو عثمان عمرو بن بحر) الجاحظ – القاهرة – ط 2 – ج1– ص 208

أما المعنى الذي يرمي إليه القاضي عبد الجبار فهو أن الدال والمدلول شيء واحد، وإمكانية الفصل ما بينهما وهذا ما أشار إليه في قوله: " بتطابق الدال والمدلول وهو الرأي الذي بموجبه اعتبر بعضهم أن الاسم هو المسمى ذاته، حيث ركز على إمكانية الفصل بين بنية الدال ومحتوى المدلول يسوق المبدأ الأولي باعتبار العلاقة بينهما، وهذا ما سبق كشفه في صورة تنظيرية على غاية من التجريد إذ أبان دلالة الكلام على ما يدل عليه ليست من الاستتباع الطبيعي ولا من الاقتضاء الحتمي، مما يجعل علاقة اللغة بمدلولها علاقة اعتباطية في نشأته"[1].

" ومن النتائج الطبيعية لهذا الاستكشاف الوقائعي في حقيقة الكلام بعد ملامسة خاصية الاعتباط فيه محاولة استنطاق علاقة الإنسان باللغة في ضوء هذه السمة التحكمية المستنبطة من واقع الحدث اللساني، حيث يستطرد المنظرون من أعلام التفكير اللغوي إلى علاقة التكلم بكلامه فإنهم يحاولون حصر مقاولة الاعتباط من زاوية حملية اختيارية تكون أشد إقناعا لكونها أيسر تمثلا ومنالا"[2].

"ويقود هذا المنهج على تقرير أن الدلالة اللغوية فعل إرادي مقصود بصاحبه وهو ما ينتفي – به ومعه في نفس الوقت – أن تكون دلالة اللغة فعلا ذاتيا لها، وفعلا طبيعيا فيها، فمحط رحال البحث في قضية الحال يكمن في أن الدلالة شيء طارئ على الحدث المنبه عليها وهو حدث الكلام، معنى ذلك أن الدلالة ليست لصيقا باللغة في أصل تصورها."[3]

ويقصد بهذا أن دلالة اللغة في بداية أمرها فعل ذاتي متعلق بذات الفرد، وفعل طبيعي؛ بمعنى أن يكون الفرد مزودا بها.

ويذهب أبو البركات الأنباري "في تطرقه لقضية القياس بين منطوق اللغة و منظوم نحوها إلى تفكيك الظاهرة حسب سلم ثنائي يخلص منه بالقول: "ألا ترى أن اللغة لما وضعت

---

[1] المغني في أبواب التوحيد والعدل – (القاضي أبو الحسن) عبد الجبار – ج 7 – ص 164

[2] التفكير اللساني في الحضارة العربية– عبد السلام المسدي ، ص 135/134

[3] المرجع نفسه، ص135

وضعا نقليا لا عقليا لم يجز إجراء القياس فيها، واقتصر فيها على ما ورد به النقل،"[1] ويراد بقول أبي البركات الأنباري هنا أن الأصل في وضع اللغة وارتباطها بقضية القياس كان وضعا نقليا لا عقليا لما هو موجود وعدم الالتزام بالجانب النحوي للمنقول.

ويرى القاضي عبد الجبار في هذه القضية " أن الصيغة الاعتباطية في انتظام عناصر الكلام هو المقوم الأساسي في الظاهرة اللسانية مطلقا، مستدلا على ذلك بما يتسنى بين كل متخاطبين من أن يتفق في أي لحظة من لحظات تواجدهما على تغيير المصطلح اللغوي أو استحداثه بالوضع والاتفاق، وذلك أن لأفراد المجموعة اللسانية القدرة على وضع العنصر اللغوي وتبديل شكله وتغيير مقصده وكل ذلك معقود بالمواطأة المتجددة التي هي في ذاتها حكم من الأحكام يصح له البقاء كما يستطاع نقضه."[2]

والمعنى المرجو في هذا القول هو أن يكون أفراد المجتمع الواحد متفقون على وضع الاسم الموحد للشيء الواحد وأن لا يكون تناقض بين وضع المسميات في المجتمع الواحد.

وللتأكيد على هذه الفكرة نجد الخفاجي يقول: "والكلام يتعلق بالمعاني، والفوائد بالمواضعة لا لشيء من أحواله وهو قبل المواضعة، إذ لا اختصاص له، و لهذا جاز في الاسم الواحد أن تختلف مسمياته لاختلاف اللغات"؛[3] والمعنى الذي يحمله هذا القول هو أنه يمكن أن تتعدد المسميات للشيء الواحد بسبب وجود تعدد اللغات في المجتمع نفسه، ولكن إلزامية الحفاظ على بقاء المعنى الواحد مهما تعددت مسمياته.

لقد بقيت نظرية اعتباط الحدث اللساني ذات أهمية كبيرة مع قضية المواضعة اللغوية لدى المنظرين في التراث العربي حيث اعتبروه "حقيقة لصيقة بجهاز اللغة وهو بمثابة القيمة النظرية المضاعفة؛ لأنها تتنزل منزلة العلة والغاية في الوقت نفسه بالنسبة لفكرة الاعتباط

---

[1] لمع الأدلة في أصول النحو – (أبو البركات) الانباري– بيروت – د ط – ص137

[2] المغني في أبواب التوحيد والعدل – (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار – د ط– ج5– ص 161/160

[3] سر الفصاحة – (ابن سنان) الخفاجي – القاهرة – ط1 – ص37

وهي أنّ شاهد اللغة هو نص اللغة."[1] والمعنى الذي يحمله قول المنظرين في التراث العربي هو الوصول إلى أنّ حقيقة اللغة في بداية أمرها هي غاية في الوقت نفسه بالنسبة لقضية اعتباطيتها، وما تحمله من أهمية كبيرة مع مسألة المواضعة اللغوية.

[1] ينظر – التفكير اللساني في الحضارة العربية – ص139

المبحث الثاني:

تحديد المواضعة والعقد :

وبعد التطرق للحديث عن اعتباطية الحدث اللساني وأهم القضايا التي عولجت في هذا الجزء، وأهم أقوال أعلام هذا الاتجاه حول هذه القضية اللغوية، فإنه يجدر بنا التحدث عن المفهوم اللغوي والاصطلاحي للمواضعة اللغوية.

" إن أول ما تفرضه كل عملية تعريفية لاسيما إذا حرصت على شمول التحديد لما يجعله محيطا بالجمع، ومميزا بالمنع، وأن تحصر مجال التصورات الكامنة خلف المفهوم وذلك بالاعتماد على جملة من التجليات الاصطلاحية ضمن الحقل الدلالي الذي تعالجه، ولفظ المواضعة – كما أسلفنا – قد ازدوج في كثير من السياقات يعد من الدوال إن هي ضايقته في بعض الأحيان، فإنها كثيرا ما زادته تحديدا وتنوعا في بعضها الآخر؛"[1] بمعنى أن كلما أردنا أن نبحث عن معنى أي لفظ لا بدّ من البحث عن معناه اللغوي والاصطلاحي، حيث إنّ المعنى يكون جامعا مانعا؛ أي لا يتوجب شرحا آخر.

"فالمواضعة تقوم من الوضاع مصدرا لصيغة المشاركة في الوضع وتبرز في تحديدها دقائق معنوية منها التناظر والاتفاق، و لكن أبرزها هو معنى المراهنة"[2]؛ بمعنى أن المواضعة اللغوية لا بدّ أن تكون لها نظائر في الواقع؛ أي أنّ كل لفظ وله معنى خاص به.

في كل عملية تخاطب لساني، "وبديهي أن يقترن المجال الدلالي بمفهوم التواطؤ باعتباره خاصية ملازمة للحدث اللساني من جهة، ومنافية للاقتران بالطبع من جهة أخرى، حتى أن التمييز بين التصويت العفوي كتصويت الحيوان أو لغو الإنسان والتصويت اللساني إنما يقع على أساس مبدأ المواطأة"[3] ؛ ومعنى هذا القول أنّ المواضعة اللغوية لها إمكانية التميز بين

---

[1] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي – ص143

[2] لسان العرب – (أبو الفضل جمال الدين) ابن منظور – بيروت – د ط– ج3 – ص396 – 401

[3] شرح العبارة – الفارابي – د ط– ص31

التصويت العفوي المتمثل في أصوات الحيوانات والتي هي عبارة عن إشارات وأصوات تصدرها الحيوانات من أجل تلبية حاجياتها، وكذلك التصويت اللساني المتمثل في تلفظ الناس بكلام مفهوم ويحمل في طياته معنى ما، كأن نقول مثلا كلمة: عطشان فالمراد بها الحاجة إلى شرب الماء.

أما في الاصطلاح فيتسع في المنظومة اللسانية إلى كل ماله دلالة من خط وإشارة وعقد وغيرها من الأنظمة العلامية العامة، وتشترك جميعها مع الظاهرة اللغوية في أنها تستند إلى (ترامز) يقوم مقام (التسمية الاصطلاحية) النائبة عن الأشياء وحقائق الموجودات[1].

وأما عن ابن جني فنجده يزاوج بين عبارتي التواضع والاصطلاح مقابلا بهما لفظي الوحي والتوقيف[2]، فهو إذن يرى أن مصطلحي التواضع والاصطلاح هما بمثابة الوجه المقابل لمصطلحي الوحي والتوقيف الإلهي.

ويذهب السكاكي في نفس الاتجاه وقد "سماها بإسناد التخصيص فإن قيل أليس الواحد منا إذا أشار إلى غيره فلا بدّ من أن يقول عند الإشارة قولا، فكيف يصح ولما تقدمت المواضعة أن يبتدئ بالمواضعة؟، قيل له: إنه قد يصح أن يشير إلى الشيء وتكون الإشارة إليه، و يذكر الاسم عند ذلك ويضطر غيره إلى أنه قصد إلى جعل الاسم اسما له، ثم يقع ذلك لسائر ما يتواضع عليه وإن لم يذكر مع الإشارة كلاما على ما ظنه السائل فقد صح بهذه الجملة صحة المواضعة من بعضنا البعض على اللغات على اختلافها لأنه ما يصح ذلك في بعضها يصح في سائرها"؛[3] والمعنى الذي يحمله هذا القول في طياته هو أن أي لفظ تلفظ به الإنسان إلا وله معنى دال عليه في أرض الواقع.

---

[1] البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن – (كمال الدين) الزملكاني – مطبعة العاني – بغداد– د ط– ص 83

[2] الخصائص – (أبو الفتح عثمان) ابن جني – دار الهدى للطباعة والنشر– بيروت ط 2 – ص 40

[3] المغني في أبواب التوحيد والعدل – (القاضي أبو حسن) عبد الجبار– د ط– ج 7 ص 92

فعند استقرائنا لحقيقة اللغة "من زاوية المواضعة يتبين لنا سلسلة تعادلية على نمط الاستتباع البرهاني القائم على الثنائيات التالية فاللغة تساوي الإبلاغ، و أنّ الإبلاغ قائم على الدلالة، وأنّ الدلالة بدورها تقتضي وجود المواضعة".[1] ومن خلال هذا الرأي يمكن القول إنّ المواضعة اللغوية تقوم على ثنائيات لغوية.

ويذهب ابن جني في كتابه: (الخصائص) إلى القول بأن: "وكيف يكون لفظ الشيء دلالة على زيادته وإنما جعلت الألفاظ أدلة على إثبات معانيها لا على سلبها"[2] ؛ ومعنى هذا القول أنّ الألفاظ ثابتة ومعانيها ثابتة كذلك.

إنّ تحديد المواضعة اللغوية يقوم على عملية التخاطب في الحدث اللساني أساسا من خلال "توضيح فكرة المواضعة باللجوء إلى علاقة المتكلم بالسامع في أثناء وقت التحاور، حيث يرد أصحاب التفكير النظري في هذا المقام إلى أنّ المواضعة هي حقيقة نسبية ففي نظرهم يرون أنّ المواضعة تثبت صحتها عند وجود وتطابق سمات الحوار عند المتكلم وعند سماعه في نفس الوقت"[3] ؛ معنى هذا الكلام هو أن المواضعة في أول أمرها تتسم بالنسبية، أما إذا أردنا أن نثبت وجودها فلا بد من أن تتطابق سمات الحوار عند المتكلم والسامع في الوقت نفسه.

فالمواضعة تستند حتما إلى (معلوم) تكون نسبته إليها نسبة المرجع إلى الدال والمدلول في المثلث الدلالي؛ فهو لها بمثابة الركيزة الشرعية لاستقامتها وانتظامها بما يجعلها جهازا إبلاغيا تواصليا، وهذا ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني في قوله: المواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلوم، فمحال أن يوضع اسم أو غير اسم بغير معلوم، ولأن المواضعة كالإشارة فكما أنك قلت: خذ ذاك، لم تكن هذه الإشارة لتعرف السامع المشار إليه في نفسه ولكن ليعلم أنه المقصود من بين سائر الأشياء التي تراها وتبصرها وكذلك حكم اللفظ مع ما وضع له[4]؛ والمعنى المقصود من هذا الكلام هو أنّ المواضعة اللغوية تقوم على الدال

---

[1] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي – ص 156

[2] الخصائص– (أبو الفتح عثمان) ابن جني – دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت– ط2 – ج3 – ص100

[3] ينظر– التفكير اللساني في الحضارة العربية – ص 167

[4] ينظر: دلائل الإعجاز في علم المعاني– (عبد القهار) الجرجاني – القاهرة – د ط – .ص 173

والمدلول معا؛ أي أنه لا بدّ من وجود لفظ وله معنى يقابله في الحقيقة بمعنى يستحيل أن يوضع اسم بدون معنى.

"وهكذا تصبح المواضعة قانونا محركا لتركيب الخطاب ومحددا للمعقول المشتق من تركيب ذلك الخطاب في نفس الوقت؛[1] ومعنى هذا أن المواضعة بمثابة المحرك الأساسي في عملية التخاطب لما تقتضيه من استعمال الدال والمدلول معا.

إنّ نظرية المواضعة نموذج من نماذج النظر الفكري الخالص الذي تبوأ بتجرده الموضوعي مرتبة من مراتب العلمانية في تاريخ الحضارة العربية، فعند القيام بتحليل قانون المواضعة توصلنا إلى إثبات أنّ اللغة لا تكون على ما هي عليه إلا بواسطة المواضعة نفسها، بحيث تتطابق هوية اللغة وهوية المواضعة. فالمواضعة تعدّ بمثابة مبدأ حركي في الحدث اللساني، فاللغة هي بمثابة جهاز مركزي والمواضعة هي محركه الداخلي[2] .

ومن خلال هذه الميزات يتبين أن المواضعة تتسم بالنسبية لا المطلقية وعلى تأكيد هذه المسألة يجدر التوضيح في أقوال وشروحات بعض أعلام هذا الاتجاه من بينهم نذكر:

يقول عبد الجبار: "وعلى هذا الوجه قد تختلف اللغات والمراد لا يختلف، وقد تتفق الألفاظ في اللغات المختلفة والفائدة مختلفة، ولو كانت هي المعتبرة في هذا الباب، وقد حصلت المواضعتان في الكلمة الواحدة، لم يكن إذا وقعت من المتكلم لأن يكون خبرا عن أحد الأمرين بأولى بأن يكون خبرا عن الآخر"[3] ؛ المراد بقول عبد الجبار هو أنه مهما تعددت الألفاظ واختلفت في اللغات فالمراد لا يختلف وقد تتفق المسميات بتعدد اللغات والفائدة تختلف؛ بمعنى أنه مهما تعددت المسميات فالمعنى يبقى ثابتا.

---

[1] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي – ص 173

[2] ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص 174

[3] المغني في أبواب التوحيد والعدل– (القاضي أبو الحسن) عبد الجبار– دط– ج15 – ص 324

وعليه فالمواضعة قد تكون شرطا واجبا في تصور اللغة ولكنها لن تكون بنفسها شرطا كافيا، هذا ما يلزم التأتي بفكرة (القصد) بوصفها البديل اللصيق بتصور اللغة عبر المواضعة، وبالتالي يكون قانون (القصد) عنصر الارتباط بين اللغة والمواضعة.[1]

ومن خلال هذا يمكن القول بأن من شروط صحة اللغة أن يتوفر القصد بمعنى ؛ أنه من الضروري إتمام الفائدة من خلال الكلام المراد البوح به.

"ومنظور القصد ثري في تنزله ضمن محركات الحدث اللساني، فهو قبل كل شيء يعني القصد إلى الفائدة بعد العلم بسنن المواضعة، بل هو في كل لحظة من لحظات استعمال اللغة قصد لفائدة معينة طبقا لسنن المواضعة العامة في جهاز تلك اللغة مع تكريس مظهر من مظاهرها العملية بالممارسة، و يمكن أن يؤول هذا الاستنباط إلى اعتبار أن قانون القصد يتمثل في القصد لا إلى مبدأ المواضعة باعتبارها فكرة مجردة لصيقة بالظاهرة اللغوية عامة"[2]. ومن خلال هذا القول يمكن الاستنتاج أن مبدأ المواضعة يقوم على الفكرة الناتجة عن الظاهرة اللغوية والعمل بقواعدها وسننها.

" وهكذا يصبح القصد قانونا داخليا في صلب المواضعة يحدد نوعية أجناس الخطاب من خبر أو أمر أو استخبار ويتحول بالصياغة اللسانية من الوظيفة الإبلاغية إلى الوظيفة الاقتضائية كما في الأمر والنهي والطلب"[3]؛ بمعنى أنّ المواضعة اللغوية تكون في بداية الأمر عبارة عن أجناس من الخطاب وبعدها تتحول من الوظيفة الإبلاغية إلى الوظيفة الاقتضائية.

وينظر أبو حامد الغزالي إلى القضية من نافذة أخرى مكنته من التمييز بين الكلام المنجز وحديث النفس، متخذا من القصد معيارا للتمييز بينهما، حيث أدرج جنس الخبر ضمن حديث النفس فلاحظ أن العبارة ليست إلا أصواتا مقطعة تحكي صيغتها صيغة ما هو

---

[1] ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي، ص175

[2] المرجع نفسه، ص نفسها.

[3] نفسه – ص 176

قائم في النفس،[1] ومن خلال قول أبي حامد الغزالي يمكن القول أنه يمكن التمييز بين الكلام الموجود في النفس والكلام المنجز من خلال إتمام الفائدة .

وهذا ما يؤكده في قوله: " هذا ليس خبرا لذاته بل يصير خبرا بقصد القاصد إلى التعبير كما في النفس"،[2] ومن هذا القول يمكن أن نستنتج أنه لا بد من إظهار الفائدة في أي قول يمكن التلفظ به.

وعلى نفس السبيل ذهب ابن حزم وعرف أن الكلام جملة، فجعل القصد المؤشر المبدئي في كل نظام إبلاغي تواصلي مما يجعل القصد مبدأ كلاميا مطلقا ؛ وأما الصوت الذي يدل بالقصد فهو الكلام الذي يتخاطب الناس به فيما بينهم، ويتراسلون بالخطوط المعبرة عنه في كتبهم لإيصال ما استقر في نفوسهم من عند بعضهم البعض".[3] ومن خلال قول ابن حزم هذا يمكن أن نقول بأن كل كلام تكلم به أفراد المجتمع الواحد وحصل به فائدة يمكن القول بأنه قد تواضع الناس عليه.

ويعد ابن سنان الخفاجي في نفس الاتجاه متحدثا عن الكلام في قوله: "وهو بعد وقوع التواضع يحتاج إلى قصد المتكلم به واستعماله في ما قررته المواضعة، ولا يلزم على هذا أن تكون المواضعة لا تأثير لها؛ لأن فائدة المواضعة تميز صيغة التي متى أردنا مثلا أن تأمر قصدناها، وفائدة القصد أن تتعلق تلك العبارة بالمأمور وتؤثر في كونه أمرا له، فالمواضعة تجري مجرى شحذ السكين، وتقويم الآلات والقصد يجري مجرى استعمال الآلات بحسب ذلك الاعتداد".[4] ومعنى هذا الكلام أنّ كل عبارة تتلفظ بها إلا ولها تأثير في نفسية المتلقي فهنا تتم الفائدة المرادة من هذا الكلام.

وبعد الحديث عن المواضعة اللغوية والهدف الذي ترمي إليه من خلال السياق اللغوي يجدر بنا الحديث عن اللغة كونها عقد صريح في التراث العربي إلا أنّ لفظ العقد قد

---

[1] ينظر التفكير اللساني في الحضارة العربية ، ص 176

[2] المستصفى من علم الأصول – (أبو حامد) الغزالي– المكتبة التجارية الكبرى – مصر – ط1 – ج1– ص 85

[3] التقريب – ابن حزم ص 12

[4] سر الفصاحة – (ابن سنان) الخفاجي – القاهرة – ط1 – ص 37

كان يختلف من دلالة لأخرى، ولتوضيح معنى العقد أكثر دقة وفهما يمكننا الرجوع إلى الأخذ بأقوال أهل اللغة والاختصاص من بينهم نجد الجاحظ الذي تطرق إلى هذه المسألة اللغوية (العقد) بكونه هو التزام المتبادل بميثاق مشتمل على مجموعة من البنود نجد جملة من الحقول الدلالية منها يتجلى في المعنى المحسوس والذي يمثله قولنا كعقد الدابة أو الوثاق(ربط مادي) وكذلك نجد له معنى سياسيا، وهو المعنى الذي يصدر عن الاستعمال المجازي في قولهم: " أهل العقد والحل " ، وكذلك يعنى بها الحساب في الوسائل العلامية."[1]

ومن خلال قول الجاحظ يمكن القول بأن قضية العقد قد تختلف معانيها بحسب موقعها في الجملة والمجال الذي قيلت فيه من خلال الاستعمال الحقيقي أو المجازي.

وكون اللغة العربية بحرا واسعا يتجلى لفظ معاني العقد في عدة ألفاظ والتي تعني معنى الالتزام الذي نجده ضمن معاني العقد وهذا ما أشار إليه ابن منظور في كتابه: " بالعهد "[2] أما فيما يخص قول ابن منظور فإنه يرمي إلى أن معنى لفظة العقد قد تتعدد معانيها من خلال السياقات اللغوية كما هو موضح في كتابه الذي أشار فيه بمعنى العهد.

وفي نفس السياق يذهب أصحاب المدرسة السلوكية لهاته المسألة وكيف أبدوا رأيهم فيها، إذ يرى أصحاب هذه النظرية أنّ اللغة هي عبارة عن مجموعة من العلامات التي بها يمكن للأفراد التواصل فيما بينهم لتلبية حاجياتهم، من خلال أن كل دال في اللغة هو منبه وكل مدلول هو ردة فعل لاستجابة المنبه حسب ما تقوله النظرية السلوكية.

وفي نفس المجال يمكننا القول بأنّ اللغة هي مجموعة من الإشارات والرموز والتي بدورها يمكن أداء التواصل بين أفراد المجتمع الواحد؛ أي عند تلفظنا بشيء ونريد معنى معينا له لا بدّ أن نجد ما يجسد في الواقع كقولنا: (كأس) فاللفظ هو الشيء المراد به الشيء أو الآلة المجسمة والمتواضع عليها أفراد المجتمع الواحد، أما إذا أردنا البحث عن المعنى الدال عليه

---

[1]– هي الأنظمة التي يحصرها الجاحظ في خمسة و"جميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العقد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نصبة"

البيان والتبيين – (أبو عثمان عمرو بن بحر) الجاحظ – القاهرة –بيروت – الكويت – ط3 – ج1– ص 76

[2] لسان العرب – (أبو الفضل جمال الدين) ابن منظور – بيروت – د ط– ج3 – ص 297

فهو الإناء الذي يشرب فيه مثل (كأس ماء ...) و للتوضيح أكثر نذهب لقول الفارابي : وأما الألفاظ فهي علامات مشتركة إذا سمعت خطر في بال الإنسان بالفعل الشيء الذي جعل اللفظ علامة له.[1]

فالدوال في الحقيقة لا بدّ لها من مدلولات تجسدها على أرض الواقع، ذلك أنّ المتكلم مثلا إذا أراد التلفظ بأشياء ويريد المتلقي أن يفهم قصده، لا بدّ من أن تكون لها معاني متواضعا ومتفقا عليها، و هذا ما أشار إليه ابن رشد في قوله: " إنه من الأمور التي يضطر الإنسان إلى الاعتراف بها أن قول القائل – أي تلفظه بالأسماء – دليل على ما في نفسه وعلى ما عند الذي يخاطبه على ما في نفسه أيضا إن كان المتكلم يقول شيئا مفهوما. [2]

فاللغة في حقيقة أمرها وفي جوهرها تتطلب المواضعة لمسميات الأشياء من خلال أن يتواضع جماعة من الناس على تسمية واحدة لشيء واحد؛ أي لا تتعدد المسميات لشيء واحد . مثل قولنا: (قلم)، فلا بد عند سماعنا لفظ (قلم) أنّ الكل يتبادر في أذهانهم أن نقصد به قلم الكتابة، لا المقصود شيئا آخر. وهذا ما يوضحه عبد الجبار في قوله: "ومتى صح أن يتواضع أن يواضع زيدا عمرا على جعل الكلمة المخصوصة اسما لمسمى مخصوص لم يمتنع أن يعرف ذلك من حالهما غيرهما فيتبعهما في المواضعة ويصير لغة للجماعة ولا يجب أن لا يكون ذلك لغة إلا لمن حصل منه المواضعة، ولذلك يقال في اللغة العربية إنها لغة لسائر من تحدث إذا اتبع من تقدم في المواضعة.[3]

وفي القضية نفسها يرى ابن جني أنّ هذه النظرية تقوم على أركان أساسية تمثلت في المرسل والمتلقي والخطاب من أجل الحصول على المواضعة حيث يقول:"وذلك كان يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعدا فيحتاجوا لإبانة عن الأشياء والمعلومات فيضع لكل واحد منهما سمة ولفظا إذا ذكر عرف به ما سماه ليمتاز به من غيره وليفنى بذكره عن إحضاره إلى

---

[1] شرح العبارة – الفارابي – ص 25

[2] التفسير ما بعد الطبيعة – (أبو الوليد محمد) ابن رشد – بيروت – د ط– ج1 ص 356

[3] المغني في أبواب التوحيد والعدل– (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار– د ط– ج5 – ص 161

مرآة العين فيكون ذلك من أقرب وأحق وأسهل من تكلف إحضاره لبلوغ الغرض في إبانة حاله، بل قد يحتاج في كثير من الأحوال إلى ذكر مالا يمكن إحضاره كالفاني وحال اجتماع الضدين على المحل الواحد كيف يكون ذلك لو جاز في الاستحالة والبعد مجراه فكأنهم جاؤوا إلى واحد من بني آدم فأومأوا إليه وقالوا إنسان إنسان إنسان. في أي وقت سمع هذا اللفظ، عُلم أن المراد به هذا الضرب من المخلوق وإن أرادوا سمة يده أو عينه أشاروا إلى ذلك فقالوا يد. عين. رأس. قدم. أو نحو ذلك، فمتى سمعت اللفظة من هذا عرف معناها[1].

ويتّضح من خلال قول ابن جني هنا، أنّ عملية التخاطب تقوم على أركان أساسية متمثلة في المتلقي والمرسل والخطاب؛ ومعنى هذا أنه لا بدّ لأي لفظ من وجود معنى يقابله في أرض الواقع، فالدال والمدلول بمثابة وجهين لعملة واحدة فلا يمكن تصور دال بدون مدلول وكذلك العكس.

[1] الخصائص – (أبو الفتح عثمان) ابن جني– دار الهدى للطباعة والنشر– بيروت – ط2 – ج1 – ص 44.

الفصل الثاني :

أسس المواضعة اللغوية وآليات تحديدها

المبحث الأول : من الاعتباط إلى التلازم

المبحث الثاني : توليد المواضعة واكتسابها

المبحث الأول :

من الاعتباط إلى التلازم :

1- نظرية التوقيف الإلهي

في هذه المسألة سنتطرق إلى: كيف تقوم نظرية المواضعة وهي "نظريات التوقيف الإلهي والتشريع الوضعي والمحاكاة الطبيعية، وكيف تتجلى نظرية المواضعة من خلال النشأة وكذلك أداء الوظيفة الإبلاغية التواصلية وقد قادنا هذا المبحث إلى شرح خصائص الظاهرة اللغوية من خلال مجهر المواضعة كمقولة مبدئية تتنزل منزلة المولد الحركي الكاشف لمؤشرات الفكر العلماني في مخزون التراث العربي"[1] إذ من خلال هذا يمكن الوصول إلى أن المواضعة تقوم على نظريات أساسية في المحاكاة الطبيعية من خلال محاكاة الأصوات الموجودة في الطبيعة كأصوات الحيوانات والبحث عن معانيها.

وبعد تفكيك مضمون النظرية وتحليل العناصر المكونة لها ومتصوراتها الحافة بحقلها الدلالي هو أن جدلية المواضعة تتضمن في صلبها جملة من المبادئ النظرية إذا ما حللها الدارس وفحصها بالمنظار اللساني تكشفت له أبرز الخصائص التميزية في ظاهرة الكلام عموما، وهكذا وقفت مقولة المواضعة على قانون التعاقد الضمني بعد أن أرست نظريا مقومات قانون التعسف الاقتراني المترجم عن فكرة الاعتباط في الدلالة[2]؛ بمعنى أن المواضعة اللغوية تقوم على اكتشاف أبرز الخصائص التميزية في ظاهرة الكلام عموما حيث أثبت فكرة اعتباطية اللغة.

وبعد كل هذا وقبل كل شيء فإن الدلالة هي دلالة في الزمن، وأنّ اللغة وهي محصورة بين فكي المواضعة والدلالة لا تكون إلا معقودة في خصائصها الأولية برباط الزمن كمفترق لتقاطع كل اللمسات النوعية، فإذا دخل عنصر الزمن على معادلة الدلالة أزال عن الدلالة غلاف الاعتباط، ومعناه أنّ الاعتباط تعسف من حيث هو متنزل في مبتدأ الاقتران ومنطلق

---

[1] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي، ص 200.

[2] نفسه – ص 201.

الاتصال، وما أن يطّرد اتصال الدال في اللغة بمدلوله طبقا لتواتر الزمانية حتى يرتفع التحكم الأولي عند لحظة الاقتران الدلالي؛"[1] ونعني بهذا القول أنّ الدلالة مرتبطة بالزمن وأنّ اللغة محصورة بين المواضعة والدلالة، فهنا يظهر دور الزمن في إزالة الغلاف عن اعتباطية اللغة.

" فكل حلقات التسلسل الجدلي فيما سبق ذكرها من استتباع منطقي بموجب التراضي التعادلي تتمثل في أنّ مفهوم العقد كعنصر جوهري في تحديد الظاهرة اللغوية إنما هو بمثابة نفي تعسف الاقتران والتواطؤ على إلغاء سلطانه المبدئي للاعتباط في اللغة، وهكذا يخرج الحدث الكلامي من الاعتباط الآني إلى التلازم الزماني"[2] ، ويرجع هذا القول إلى ضرورة التأكيد على مسألة اعتباطية اللغة من جهة وضرورة تحولها إلى الإلزامية من خلال تدخل عامل الزمن.

ومن خلال التحليل لهذه الظاهرة اللغوية يتبيّن لنا أنها تقوم على مبدأين أساسيين يتمثل الأول في تعامل الإنسان مع اللغة ، ويتمثّل المبدأ الثاني في تعامل اللغة مع الزمن؛ أي أنّ من حق الاسم إن أفاد في اللغة بعض الأمور أن يطّرد فيه حتى لا ينتقض قصد الجماعة بالمواضعة فيه، وأنّ الأصل في الاسم المفيد وهذا ما يؤكده القاضي عبد الجبار في قوله: " أن يتبع فائدته" [3] ، من هذا القول يظهر إلزامية إتمام الفائدة اللغوية من أي كلام يتلفظ به الإنسان؛ أي أن يكون مفهوما وله معنى يوحي به. "فعلاقة الأسماء بمسمياتها كانت في أصل نشأتها علاقة تواطؤ محض تعذر على العقل أن يشرعها أصوليا إلا بعد أن تتواتر في الاستعمال بموجب قانون الاطراد" [4] ، ويظهر معنى هذا القول أن علاقة الأسماء في بداية الأمر متعلقة بتواطؤ الناس عليه دون التحلي بقوانين تحكمها، لكن في الوقت الحالي أصبحت تتحكم في أصلها قوانين لغوية.

---

[1] المرجع نفسه – ص 202

[2] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي – دار الكتاب الجديد المتحدة – ط1– ص 203

[3] المغني في أبواب التوحيد والعدل– (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار– د ط– ج 5 – ص 181/180

[4] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي – دار الكتاب الجديد المتحدة – ط1 – ص 203

ومن جهة أخرى نرى صاحب المغني يقول: " قد علم أنّ العقل لا يوجب وضع اللغة أصلا فضلا عن استعمال عبارة مخصوصة في أمر معين، ولا يقدح في ذلك قولنا أنهم متى وضعوا الاسم لأمر معقول فالواجب الصراحة فيه، وإن كان إهمال اللقطة أصلا كان يصح في اللغة لأنّ فائدة الاسم إذا اطّردت وجب اطّرادها"[1] ؛ وهذا يعني أنّ اللغة تقوم على استعمال العقل في قضية المواضعة اللغوية والتحلي بالأمور الواجب استعمالها.

وبعد كل هذه التحاليل اللغوية يمكن القول بأن كل الدوال في اللغة ولها مدلولات ترتسم على أرض الواقع؛ أي أنه عند التلفظ بأي كلمة فلا بد من صورة ذهنية تتصور لدى السامع، وهذا ما يؤكده الفارابي في قوله: إنّ قضية الاطراد وما ينشأ عنه من محو لسمة الاعتباط في اللغة وذلك بالاستناد إلى استقرار مدلولات الألفاظ في عقول المتكلمين بها حتى يصبح الارتباط آليا، بحيث تمتزج صور الدوال حسيا مع معقولاتها المجردة وعندئذ يصبح تركيب الأقاويل تابعا لتركيب الأمور انطلاقا من دلالة الألفاظ على أجزاء الأمر المركب"؛[2] ويعني هذا أنّ أي دال له مدلوله الذي يمثله على أرض الواقع وتعامل أفراد المجتمع معه وعدم الاختلاف فيه، كقولنا لفظة شجرة فعند التلفظ بها يتبادر مباشرة إلى الأذهان ذلك الكائن النباتي الذي يُنتج ثمارا.

إنّ تحليل قضية التحول الدلالي في اللغة من اللاوجوب إلى الوجوب يفضي إلى التأكد على أنّ الكلام إنما يكون مفيدا بالمواطأة لا لأمر يرجع إلى جنسه أو وجوده الذاتي أو سائر خصائصه لأن حصول الفائدة منه شيء متصل بموقع عناصر التحاور منه. وخاصة عنصر الباث وعنصر المتقبل– إذ لو كان الكلام دالا بنفسه على ما هو دال عليه يلزم أن يدركه كل من حضره إطلاقا سواء أكان عالما باللغة التي سكب فيها أم لم يكن عالما، فتشفى إذاك إمكانية اللافهم في شأن الكلام بل تنعدم عندئذ مقولة تعدد اللغات أصلا، والجهل بالمواضعة أصلا يجب أن يمنع من وقوع الفائدة به، ولا يجوز أن يكون ذلك إلا

---

[1] المغني في أبواب التوحيد والعدل– (القاضي أبو الحسن) عبد الجبار – د ط – ج 7 – ص 158

[2] شرح العبارة – الفارابي – ص 50

والفائدة فيه لا تحصل إلا بالمواضعة وإلا لم يقف العلم به على العلم بها"[1] ؛ ويعني هذا القول أنّ أي لفظ وله معنى خاص به فلا بدّ من أي كان أن يدرك حين سماع لفظه مهما كانت رتبته في المجتمع سواء أكان عالما باللغة أم لم يكن عالما بها، مع إلزامية حصول الفائدة.

وأما على صعيد الاستبدال – وهو مدار جدول الاختبار المقترن رأسا يثبت الرصيد المعجمي في اللغة – فإن ظاهرة التحول الاقتراني تتركز وتتكامل ابتداء من تناسق أضلاع المثلث الدلالي، إذ المعلوم أن الدال في اللغة يحيل على مدلول هو صورته المرتسمة في الذهن كمتصور معقول مجرد، وذلك المدلول يحيل بدوره على المرجع هو الجسم الحقيقي في عالم الأشياء وحيز الموجودات ولكن اللغة إذا ترتب أضلاع المثلث الدلالي على هذا النسق دالا فمدلولا فمرجعا فإنها في الحقيقة تعكس تصنيف الموجودات طبقا لمحور الزمن، ؛لأن المرجع السابق في الوجود للمدلول سابق للدال من حيث هو دال عليه"[2] ؛ وهذا يعني أنه عند سماعنا أي لفظ فلا بد من وجود صورة ترتسم له في الذهن، وتكون مجسدة له في أرض الواقع.

أما فيما يخص وجهة نظر رواد النظر اللغوي فقد أرادوا أن يبينوا كيف أنّ الاسم إنما يصير اسما للمسمى بالقصد، و لولا ذلك لا يمكن أن يكون اسما له أولى من غيره، وهذا معلوم من حال يريد أن يسمى الشيء باسم؛ لأنه إنما يجعله اسما له بضرب من القصد، بين ذلك أن حقيقة الحروف لا تتعلق بالمسمى لشيء يرجع إليه كتعلق العلم والقدرة بما يتعلقان به، فلا بد من أمر آخر يوجب تعلقه بالمسمى وليس هناك ما يوجب ذلك فيه سوى القصد والإرادة"[3]. ومن خلال هذا القول يمكن الوصول إلى أنه لا بدّ لأي اسم كيف يصير اسما للمسمى من خلال عمليتي القصد والإرادة.

---

[1] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي ، ص 204

[2] نفسه – ص 206

[3] المغني في أبواب التوحيد والعدل – (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار – د ط – ج5 – ص 160

02- اللغة بين الاعتباط والتلازم:

مما تكاثف في صلبه فكرة خروج الدلالة من اللاوجوب إلى الوجوب قضية الاشتقاق داخل اللغة. وهي مسألة- وإن وقع تناولها بالاحتكام إلى نماذج اللغة العربية فإنها تنسحب عن الظاهرة اللسانية بالشمول والإطلاق فضلا عن أنّ من طرقوها من رواد التفكير العربي قد ترقوا بها إلى منزلة الميزة في الكلام كظاهرة بشرية عامة، وإذا اعتبرنا أن رصيد اللغة معجميا هو مبدئيا حجم كمي محصور عددا باعتبار أنّ مواد اللغة لما يدون بين دفات القواميس الجامعة يرضخ لمبدأ التحويل الاشتقاقي سواء بتصريف الأفعال حسب الضمائر المحلية على أطراف التخاطب جنسا وعددا، فبثا ومتقبلا ثم حضورا وغيبة أو تقليبها على مفاصل الزمن مضيا وحضورا واستقبالا أو بالمراوحة القائمة بين الفعل ومختلف صيغ الزيادة عليه ثم بينه وبين أنواع المشتقات التي يفرزها بالقياس أو بالسماع"[1]؛ فمعنى هذا أن اللغة في أمرها تقوم على دراسة قواعدها بما فيه المجالات الأربعة: الصوتي والنحوي والصرفي والدلالي.

ويتطرق القاضي عبد الجبار إلى نفس القضية من خلال نافذة المواضعة كنظرية كلية في الظاهرة اللغوية فينتهي به الاستقراء إلى الجزم بأنّ المواضعة تخرج بالخطاب من منزلة الدال بغيره إلى مرتبة الدال بنفسه، و يتم ذلك التحول عبر ما يصطلح عليه " التعلق"[2]، والمعنى الذي يحمله هذا القول هو الوصول إلى أنه في بداية الأمر كان ينظر إلى أنّ الدال يدل على غيره، إلى أن وصل إلى منزلة التعبير عن نفسه.

وهذا معناه: "أن الترابط الحاصل بين تركيب الكلام ودلالاته يحدث عنه تلازم يكاد يكون ذاتيا بحيث يصبح الكلام كأنه هو المعبر بنفسه، فيكون شأن الكلام المنجز فعلا مع قانون المواضعة شأنا غريبا بعض الغرابة؛ لأن الكلام يمحو سمة المواضعة بعد أن يستمد وجوده

---

[1] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي – دار الكتاب الجديد المتحدة – ط1 – ص 207

[2] المغني في أبواب التوحيد والعدل – (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار – ج 17- ص 40

منها". والمراد من هذا القول هو أن الكلام الحاصل بين تركيب الكلام ودلالته يحدث عنه تلازم، حيث يصبح الكلام يعبر عن نفسه.[1]

وفي جهة أخرى نرى نظرة الجرجاني في هذه القضية حيث "يظهر أنّ علاقة الإنسان باللغة عبر التفكير هي أن الكلام ليس منه شيء يخرج عن عمل العقل إلا دلالة الألفاظ بالوضع المبتدأ، فيكون بذلك كل من تأليف الحدث اللساني وكذلك تنوع أجناس الخطاب فيه من خبر واستخبار واقتضاء– راجعين لقوالب اللغة وتصريف شؤونها ونسج نماذجها ومثالاتها بعد أن يعلم أن الألفاظ فيها بالوضع الأول". والمعنى المستنتج من خلال هذا القول هو أنّ اللغة تقوم على تدبير وتسيير شؤونها وتصحيح نماذجها وتثبيت أمثالها، من خلال وضع الأسماء، ولها معان خاصة بها.[2]

[1] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي ، ص 210

[2] المرجع نفسه، ص 213

أقوال بعض الفلاسفة حول اعتباطية اللغة

لكل فرد منا مجموعة من التصورات والمشاعر في ذاته، فهو بحاجة إلى التعبير عنها بغية التكيف مع عالمه الخارجي، وهذا التعبير لا يتم إلا في شكل لغة، فهي تمثل الألفاظ والكلمات والتي بدورها يستطيع الإنسان التواصل والتكيف مع العالم الخارجي لكن هذه الأخيرة لقيت جدلا حول طبيعة علاقة اللغة بين الدال والمدلول فمنهم من يقول أنها علاقة ضرورية.

يرى أصحاب هذه النظرية أنّ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة ضرورية، فيكفي أن نسمع الكلمة حتى نعرف معناها ويمثل هذا الاتجاه المدرسة اللسانية القديمة بداية مع الفيلسوف اليوناني **أفلاطون** وعالم اللسانيات الفرنسي **إميل بينفيست** .

حيث يؤكد أفلاطون على أنّ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة ضرورية؛ أي أن اللفظ يطابق ما يدل عليه في العالم الخارجي وهذا حسب نظرية محاكاة الإنسان لأصوات الطبيعة وبهذا فإن العلاقة بين اللفظ ومعناه ضرورية تحاكي فيها الكلمات أصوات الطبيعة، فبمجرد سماع الكلمة نعرف معناها ودلالتها، فكلمة **زقزقة** تدل بالضرورة إلى صوت العصفور وكلمة **مواء** تشير إلى صوت القطط وكذلك نفس الشيء بالنسبة لـ (نهيق، نباح، خرير...)

أما إميل بينفنيست فيؤكد هذه العلاقة في كتابه: "مشاكل اللسانيات العامة" حيث يرى أنّ العلاقة بين الدال والمدلول ضرورية لا يستحيل الفصل بينهما يقول: الدال والمدلول، الصورة الصوتية والتمثيل الذهني هما في الواقع وجهان لأمر واحد ويتشكلان معا كالمحتوِي والمحتوَى.

و لتأكيد صحة هذه المقولة نمثل لها كأن كلمة تدل على معنى وتتحضر صورتها في الذهن، وكلما قررنا نفس الكلمة ظهرت نفس الصورة، مثل لفظ (الثور) الذي يستحضر في الذهن صورة هذا الحيوان العشبي ولا يستحضر صورة حيوان آخر، إذا أصبح اللفظ يطابق ذات الشيء في العالم الخارجي عندما نقول: مسطرة فلأنها تسطر، ومحفظة فلأنها تحفظ الأدوات، وقولنا: سيالة لأنها تترك سائلا ومثل قولنا: مثلث لأن له ثلاثة أضلاع وهو كذلك

بالنسبة للمربع والدائرة فكل لفظ يعكس طبيعة الشيء ويعبر عن هوية ولم يوضع بطريقة عشوائية ولهذا يقول: "إن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة ليست اعتباطية بل هي على العكس من ذلك علاقة ضرورية" إضافة إلى ذلك يؤكد بعض علماء اللغة أن بعض الحروف لها معاني خاصة حيث يوحي إيقاع الصوت وجرس الكلمة بمعنى خاص فمثلا: الحرف (ح) يدل على معنى الراحة والحنان والحنين والحياة ... وكذلك حرف (غ) يدل على معاني الظلمة والحزن والاختفاء كقولنا غم – غدر – غبن – غرق ...

ومن جهة ثانية يرى البعض الآخر أنّ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية أي أن الكلمة لا معنى لها حتى يتواضع الناس على معناها ويمثل هذا الاتجاه المدرسة اللسانية وعالم اللسانيات "**فردناد دي سو سير**" والفيلسوف **إرنست كاسير** – و **جون بياجي**

حيث يرى عالم اللسانيات دي سو سير بأن العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية تحكمية بمعنى أنّ الإنسان هو الذي يسمي الأشياء كما يشاء دون أن تكون لهذه الأسماء علاقة ضرورية وذاتية لتلك الأشياء، وعلى سبيل المثال نأخذ كلمة (قمر) كان من الممكن أن يسمى شمسا فنحن نسميه كذلك بحكم العادة لا غير. حيث أنّ الإشارات الصوتية التي تتكون منها لفظة قمر يمكن أن نجدها في ألفاظ أخرى مثل (رمق)، وبالتالي لا تعبر هذه الإشارات عن هوية الأشياء فلا شيء يجمع القمر بالرمق. ويعطي دي سو سير مثالا عن لفظ (أخت) فلا نجد أي صلة بين سلسلة الأصوات أ . خ . ت . والصورة التي تحصل في الذهن إذ بإمكاننا استبدالها بإشارات صوتية أخرى دون أن تتغير

(sister) بالإنجليزية، وبالفرنسية (sœur)

إضافة إلى هذا فيمكننا أن نعبر عن معنى واحد بعدة ألفاظ مختلفة مثل : بحر هو اليم / السيف هو الحسام / القط هو الهر / الأسد هو الليث وهو ملك الغابة ... أو كأن نقول الفعل (ضرب)

- ضرب الأستاذ مثالا : أعطى مثالا
- ضرب الرجل في أقطار الوطن : تجول في البلاد

- ضرب الأخ أخته : أي عاقبها بالضرب
- ضرب البدوي الخيمة : بسط الخيمة ووضعها...

فلو كانت الأشياء هي التي تفرض الاسم بحكم طبيعتها لكانت لغة البشر واحدة، ولما تعدّدت اللغات والألسن، اللسان العربي والفرنسي، ...

أما نظرة إرنست كاسير فهي ترى أن الألفاظ وضعت لتدل على معان مجردة وأفكار لا يمكن قراءتها في الواقع المادي بل إن الكلمة والرمز أو الإشارة لا تحمل في ذاتها أي معنى أو مضمون إلا إذا اتفق عليه أفراد المجتمع، فالإنسان هو من وضع الألفاظ قصد التعبير والتواصل.

أما جون بياجي فيرى أنّ العلاقة بين الدال والمدلول علاقة اعتباطية عفوية واللفظ لا معنى له إلا إذا تم التوافق حوله يقول: "إنّ تعدد اللغات نفسه يؤكد بديهيا الميزة الاصطلاحية للإشارة اللفظية."

المبحث الثاني :

1_توليد المواضعـة اللغوية

في هذه المسألة سنتطرق إلى الحديث عن توليد المواضعات اللغوية وهذا من خلال "جواب النصوص العربية عن هذا الإشكال، و إن لم تطرحه تصريحا، وهو أن المواضعة لما كانت أحد الركائز الأساسية في خصوصية الكلام، فإنها ما إن تستقر على ركائزها للغة حتى تصبح هي نفسها طاقة توليدية لذاتها بحيث يتسنى للإنسان المتعامل مع اللغة باللغة أن يخلق بواسطة المواضعة الأولية مواضعات أخرى لا متناهية نظريا على الأقل"[1].

من خلال هذا القول يمكن الوصول إلى أنّ المواضعة اللغوية قابلة للتجديد والتوليد، من خلال تعامل الإنسان مع اللغة باللغة، وهذا ما أدى إلى ضرورة توليدها وتعددها.

وفي ذات السياق يذهب ابن حزم إلى "تحديد خاصية اللغة أنها نظام دلالي يحمل في طياته القدرة على وضع أنظمة إبلاغية جديدة لغوية أو علامية وهو ما يفضى به إلى تقرير مبدأ اصطلاح الناس على إحداث لغات شتى"[2] ؛ والمعنى المستنتج من هذا القول هو تبين النظام الذي تقوم عليه اللغة قد يكون تبليغ الرسالة اللغوية، وقد يكون عبارة عن جملة من العلامات اللغوية.

ويذهب القاضي عبد الجبار إلى"اعتبار أنّ المواضعة الأولى في سلسلة المواضعات اللغوية لا تكون بالكلام وإنما ترتكز على نظام كلامي عام، كالإشارة مثلا، فتكون العلامة العامة مولدا للغة الأولى، و تكون تلك اللغة حاملا بمحرك توليدي يستحيل مولدا لفصائله بالوضع والتناسل ولهذا يستغني العالم ببعض اللغات في المواضعة على لغة أخرى عن الإشارات؛ لأن تلك اللغة تقوم مقامها في صحة المواضعة لغة ثانية وثالثة وبهذا قلنا إنّ الخطاب بالشرع يقتضي تقدم لغة ليصح معرفة المراد منه"[3] ؛ والمعنى المستفاد من هذا

---

[1] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي – دار الكتاب الجديد المتحدة – ط1 – ص 217

[2] الإحكام في أصول الأحكام – (أبو محمد علي الأندلسي) ابن حزم – مطبعة الإمام– مصر – ط2 – ج 1 – ص 30

[3] المغني في أبواب التوحيد والعدل– (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار – ج 5 – ص 170

القول هو إمكانية الاستغناء عن لغة ما إذا أنتجت لغة أخرى، وأظهرت نجاعتها في القضية اللغوية؛ أي التخلي عن اللغة الأولى والعمل باللغة الثانية.

ومن خلال هذه القضية يتبين لنا أنّ المواضعة اللغوية لا تصح إلا بتقدم الإشارة أو ما تقوم مقامها وهذا ما يؤكده ويصرح به ابن جني في قوله انطلاقا من اعتبار اللغة لا بدّ لأولها من أن يكون متواضعا بالمشاهدة والإيماء؛ أي أنّ المواضعة لا بد معها من إيماء وإشارة بالجارحة نحو المومأ إليه والمشار نحوه"[1]. والمقصود بهذا القول أنّه أي لفظ تلفظ به الفرد سواء أكان مسموعا أو مكتوبا أو حتى إصدار إشارة ما فهو يحمل في طياته معنى له.

وفي هذا السياق يؤكد عبد الجبار ويقرّر كلامه بأنّ اللغة العربية إذا استقامت تسنى بها أن تواضع على لغة أخرى، ويرى ابن جني في ذات السياق أيضا أننا باللغة – متى حصلت– نستطيع أن ننقل اللغة".[2] ومعنى هذا القول أننا نستطيع تعويض اللغة بلغة أخرى.

ونجد الحديث في نفس القضية عند ابن حزم حيث يقول: "أما هذه اللغة الأم التي " لا ندري أي لغة هي " حسب ابن حزم فإنها لا شك أتم اللغات كلها، وأبينها عبارة، وأقلها إشكالا، وأشدها اختصارا، و أكثرها وقوع أسماء مختلفة على المسميات كلها المختلفة من كل ما في العالم من جوهر أو عرض"[3] ، وهذا راجع إلى أنّ قيام المواضعة اللغوية على مبدأ التولد الذاتي، وهو الذي يفسر على الصعيد الزمني، وربما على الصعيد الأسطوري أيضا كيف إن حل اللسان الأوحد المصفى فتوزع إلى ألسنة شتى.

فاللغة كلما أنتجت لغة جديدة بواسطة ناموس المواضعة فيها، فهي سلسلة لا متناهية من اللغات المولدة، فإذا وضعت بالولادة إحداها عد المولود لغة مستأنفة أو مخترعة حسب ابن حزم، وأما إذا كانت مبتدأة أو مستنبطة هذا حسب عبد الجبار، أما فيما يخص الفارابي فإنها تعرف عنده بالمركبة.

---

[1] الخصائص – (أبو الفتح عثمان) ابن جني – دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت– ط2– ج 1– ص 45

[2] المغني في أبواب التوحيد والعدل – (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار – د ط– ج 5 – ص 164

[3] الإحكام في أصول الأحكام – (أبو محمد علي الأندلسي) ابن حزم – مطبعة الإمام– مصر– ط2– ج 1 – ص 30

ويقرر ابن حزم كذلك في نفس القضية أن الاسم إذا أوقفناه على مسمى ما مدة ما، أو في معنى ما، ثم نقل هذا الاسم إلى معنى آخر في مكان آخر فلا حرج على اللغة لذلك جاز فيما بيننا أن يصطلح اثنان على أن يسميا شيئا ما باسم ما مخترع من عندهما أو منقول عن شيء آخر ليتفاهما به.[1] ومن هذا القول يمكن الالتزام بمسألة أن لكل اسم مسمى يدل عليه وضرورة تواضع الناس على تسمية الأشياء والبقاء على المعنى الذي تحمله والذي اتفق عليه غالبية الناس.

لقد وقف الفكر اللغوي في الحضارة العربية من قضية التحولات الدلالية موقف المنظر الذي حاول اشتقاق حقيقتها اللسانية، واستنباط مؤسساتها لأصولية بما يتجاوز حد التقنين البلاغي على نهج البيانيين وفلسفة المجاز في الموروث اللغوي العربي إنما تصدر رأسا عن جدلية المواضعة بوصفها محركا توليديا لذاتها في صلب اللغة[2]. ويرمي معنى هذا القول إلى ضرورة البحث عن قضية اشتقاق اللغة ومعرفة حقيقتها اللسانية، وكذا معرفة أهم العلوم التي تناولتها.

ويذهب أبو حامد الغزالي إلى "قضية التحول الدلالي في نصابها الزماني أولا وبالذات فهو يعامل المجاز معاملة العنصر الراضخ لتفاعل الزمن في معادلة طرفها الأول تحول منصهر في بوتقة التواتر والاطراد، فينتج في الطرف الثاني من المعادلة نقل للفظ من حقل دلالي إلى حقل جديد وعلى هذا المستند قسم صاحب "المستصفى" ألفاظ اللغة إلى وضعية وعرفية مبينا إن اللفظة تعتبر ذات دلالة عرفية بمعيارين: الأول أن يوضع الاسم لمعنى عام ثم يخصص الاستعمال من أصل اللغة ذلك الاسم ببعض مسمياته كاختصاص اسم المتكلم بالعالم بعلم الكلام مع أن كل قائل ومتلفظ متكلم. والمعيار الثاني: أن يصير الاسم شائعا في غير ما وضع له أولا فيما هو مجاز فيه كالغائط للمكان المنخفض من الأرض، والعَذِرة للبناء الذي يستر به وتقضي الحاجة من ورائه فصار أصل الوضع منسيا، والمجاز معروفا

[1] الإحكام في أصول الأحكام –(أبو محمد علي الأندلسي) ابن حزم – دار الإمام– مصر – ط2– ج 1 – ص 414

[2] ينظر: التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي، ص 224

سابقا إلى الفهم بعرف الاستعمال."[1] ومعنى هذا أن اللغة تقوم على معيارين أساسيين تمثلا في كون الأول هو وضع اسم لمسمى عام، بينما الثاني فهو وضع الاسم لغير معناه ؛ أي وضعه وضعا مجازيا.

وقد توضح على يد القاضي عبد الجبار" أنّ التحول المجازي يظل واقفا على الركائز الدلالية في الكلام دون نفاذ تأثيري في هيكل البناء المادي له؛ لأن اللفظة إذا أفادت في اللغة أمرا وتجوز بها في غيره فيجب أن تستعمل في المجاز على الوجه الذي وضعت له في الحقيقة لتكون مستعارة فيه على الحد الذي هو حقيقة في غيره، أما الذي يحكم في أمرها أعلى المجاز هي أم على الحقيقة فإنما العقل الناسخ للكلام تكلما، والناسخ لدلالته تقبلا"[2]. والمعنى من هذا القول هو وجوب وضع اللفظ المجازي في غير موضعه الأصلي، من أجل الحصول على المعنى الدلالي.

ويرى السكاكي أنّ محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، والنقصان، بالدلالات الوضعية غير ممكن، فإنك إذا أردت تشبيه الخد بالورد في الحمرة مثلا وقلت: " خد يشبه الورد " امتنع أن يكون الكلام مؤكدا لهذا المعنى بالدلالات الوضعية أكمل منه في الوضوح أو النقص، فإنك إذا أقمت مقام كل كلمة منها ما يرادفها فالسامع إن كان عالما بكونها موضوعة لتلك المفهومات كان فهمه منها كفهمه تلك، من غير تفاوت في الوضوح، وإلّا لم يكن يفهم شيئا أصلا وإنما يمكن ذلك في الدلالات العقلية مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر، ولثان وثالث فإذا التوصل بواحد منها إلى المتعلق به فمتى تفاوتت تلك الثلاثة بوضوح التعلق وخفائه صح في طريق إفادته الوضوح والخفاء.[3] ومعنى هذا القول أنه يمكن وضع لفظ بغير مكانه من أجل الحصول على المعنى في الكلام الموضوع فيه، ولا بد حينئذ أن يكون الكلام مفهوما.

---

[1] المستصفى من علم الأصول– أبو حامد (الغزالي) – المكتبة التجارية الكبرى – مصر– ط1 – ج 1 – ص 146

[2] المغني في أبواب التوحيد والعدل – (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار – د ط – ج 4 – ص 209

[3] مفتاح العلوم – (أبو يعقوب محمد بن علي) السكاكي – القاهرة – ط1 – ص 156

ويذهب القاضي عبد الجبار إلى أنّ مبدأ تطور دلالات الألفاظ عن طريق التوليد المعنوي بحكم تطور المدلولات أو ظهور المتصورات جديدة ، حيث يرى أن عملية التحويل الدلالي بوضع المصطلح الجديد هي اظطرارية لصيقة بالوجود اللغوي بحيث لو اهتدى للمتصور العلمي الجديد غير من اهتدى إليه لما نقل له إلا اللفظ الذي حول إليه فعلا حيث يقول: "وقد بينا في غير موضع أنه لابد في كل فرقة من أنها انتهت في المعرفة إلى ما لم ينتهي إليه أهل اللغة أن تضع للاسم المنقول عنهم لذلك ما عرفته من التفصيل، فمتى فعل ذلك لا يكون مخالفا لأهل اللغة، بل يكون جاريا على طريقتهم، لكنهم لما عرفوا ما لم يعرفه القوم جعلوا الاسم متناولا له من حيث نعلم أن الذي عرفوه لو عرفه أهل اللغة لما جعلوا الاسم إلّا له[1]. وعليه يمكن القول إنه لابد أن يتواضع مجموعة من الناس على وضع معنى لاسم معين وعدم الاختلاف فيه، وبعدها يصبح جل أفراد المجتمع متواضعين على المعنى الذي يحمله ذلك الاسم.

وفي ذلك السياق يذهب ابن وهب إلى أن الظروف المقتضية للتوليد والقوانين القارة في اكتساب اللغة بالتحويل وتجديد المواضعات فيها، ثم هو يعود إلى نماذج مصطلحات علوم اللغة على منوال ما رأيناه عند الفارابي ليدرج في نفس الظاهرة كل ما اخترعه النحويون كاسم الحال والزمان والمصدر والتمييز، وكذلك بالنسبة إلى ما أخرجه الخليل من مصطلحات العروض من الطويل والهزج والمديد وغيرها، وهذا حسب قوله: "مطلق لكل أحد يحتاج إلى تسمية شيء ليعرفه به أن يسميه بما شاء من الأسماء، وهذا الباب مما يشترك العرب وغيرهم فيه".[2] والمعنى الذي يرمي إليه هذا القول هو أن لكل فرد حرية اختيار المسميات لعدة علوم، منها علم اللغة، علم العروض من خلال البحور الشعرية.

---

[1] المغني في أبواب التوحيد والعدل – (القاضي أبو الحسن)عبد الجبار – د ط– ج 16 ص 96

[2] – البرهان في وجوه البيان – (أبو الحسن إسحاق الكاتب) ابن وهب – تحقيق أحمد مطلوب و خديجة الحديثي – بغداد– ط1 – 1967 ص 158

02- اكـــــــتســاب المـــــواضـــعة

في هذه المسألة سنفتح بابا لكيفية اكتساب المواضعة، إذ تعدّ هذه الأخيرة علم يقتنى ومعرفة تتلقى ككل الأفعال المحكمة، فهي إذن بطبيعتها الأولية قابلة للاكتساب والتحصيل، حيث إنّ موضوع الاكتساب والتحصيل من المواضيع المبدئية فالدراسات الإنسانية قاطبة، وهو من القضايا المعرفية ذات الطابع الشمولي إذ تربطه صلة بقضايا التنظير التأسيسي، والمواصفة التطبيقية في آن معا، وأول ما يعكف على قضية الاكتساب من حيث طرقه الاختيارية ووسائله العملية علم التربية، وبما أنّ المعنى الاشتقاقي لعبارة البيداغوجيا في أصلها اليوناني هو مرافقة الأطفال فهو وثيق الصلة بسياسة النفوس وترويضها على اكتساب المعرفة وتحصيلها، ثم إنّ علم النفس من العلوم التي تعكف بالدارس والتحليل على ظاهرة الاكتساب بوصفها معطى من معطيات تفاعل النفس مع العالم الخارجي في تقبلها مؤثراته واستجابتها لتحدياته، وعلى هذا الأساس ينشغل علماء النفس بتتبع حدوث الآنيات[1]؛ والمعنى المستنبط من هذا القول هو أنّ أي عملية لغوية تتم عن طريق الاكتساب، وهذا في بداية الأمر يبدأ من مرحلة الطفولة –حسب علماء النفس– لدى الإنسان سواء بالصدفة والاتفاق و بالتأثير والاستفزاز، كما يتطرقون بالنظر والاكتشاف إلى طرق استحداث المنعكسات الشرطية .[2] ويقصد بهذا القول أنّ عملية الاكتساب تقوم على البحث في علاقة الطفل وتأثير العالم الخارجي عليه، من خلال المنعكسات التي تحدث عن التأثيرات الخارجية.

ويهتم علم النفس التربوي كذلك بقضية تحصيل المعرفة واكتسابها من خلال كونها إشكالا نفسانيا وبيداغوجيا في الوقت نفسه، سواء تعلقت الأمور بتربية الأطفال أو تلقين

---

[1] Les mécanismes

[2] Les reflexes conditionnes

الكهول شتى المعارف، فهي لم تقتصر على فئة معينة فقط بل شملت أطياف فئات المجتمع.

وفي ذات النهج ننظر إلى المجال الفلسفي حول قضية نظرته إلى قضية اكتساب المعارف اللغوية، حيث اعتبرت جزئية مبدئية في كل موضوع فلسفي حسب رأيهم، وهذا ما أدى إلى ظهور فلسفة مناهج العصر الحديث، وبدورها أصبحت تشارك كل العلوم الأخرى مناقشة أصول الاكتساب المعرفي لدى الإنسان حيث نرى أن عدة علوم لها نظرة ثاقبة حول قضية اكتساب المعرفة من بين هذه العلوم والنظريات نجد اللسانيات المعاصرة، حيث رأت في هذه القضية أنّ الأساس الذي تقوم عليه هو مبدأ الشمولية للمعرفة وكل حواجز الاختصاصات كنمط تفكيري مفروض عنوة، فإنها قد اقتحمت حوزة الاكتساب. ما اتصل منه باللغة ذاتها أو ما ارتبط بالمعرفة والإدراك جملة. والذي فتح لها سبيل الولوج التحصيل بكامل الشرعية ثلاثة أشياء:

*أولها ازدهار اللسانيات التطبيقية [1]، لاسيما في حقل تعليم اللغات سواء عند تلقين الطفل قوانين اللغة التي اكتسبها بالأمومة [2] أو عند تعليم اللغات لغير الناطقين بها ابتداء. [3]

وثانيها بروز علم النفس اللغوي وهو فن حديث ظهر ضمن أفنان الشجرة أوسغود Charles اللسانية العامة 1954 وتعاون على وضعه العالم النفساني

ويدرس هذا الفن كيف تطفو Thomas A,Sebok سابوك كاللساني E,osgood مقاصد المتكلم ونواياه على سطح الخطاب في شكل إشارات لسانية تنصهر في اللغة التي تتواضع على أنماطها وسنن تأليفها مجموعة بشرية معينة يحولها الرابط اللغوي إلى مجموعة ثقافية، كما يدرس سبل توصل المتقبلين لذلك الخطاب إلى تأويل تلك الإشارات.

---

[1] La linguistique appliquée

[2] E,Genovrier et J.peytard :Apprentissage du français :langue maternelle ,langue française ,N 6 ;mai 1970 أنظر

[3] E Enrico A rciaini : principes de linguistique appliquée paris , paya t , 1970 أنظر

كما يهتم هذا العلم بعمليتي التركيب والتفكيك وكيف تلابسان الحالة التي يكون عليها كل من آليات والمتقبل، وقد اتسع هذا العلم من خلال المبادئ النحوية التوليدية بفضل نظريات تشو مسكي فتحدد موضوعه –آنذاك – بدراسة ظاهرة الكلام كيف تنشأ لدى الباحث وظاهرة الإدراك كيف تتحقق لدى المتقبل.

أما العامل الثالث فتمثل في بروز علم التحكم الآلي، وما أفضى إليه من ترابطات مع اللسانيات لاسيما في اقتران الأنماط التنظيمية بوصفها ضربا من النحو الآلي المسجل، وهو ما قاد إلى فحص طرق اكتساب الكلام .

و"في هذا الإطار عكفت اللسانيات على قضايا اكتساب اللغة وحصول الكلام فعملت على ربط مراحل هذا الاكتساب لدى الطفل بمراحل نشوء اللغة أصلا، وحللت بوادر عملية التواصل الكلامي من مستوى الإدراك الشمولي إلى مستوى التقطيع المزدوج، وفسرت مرور الطفل بالمرحلة العلامية العامة قبل العلامة اللسانية. وحققت تراكم المخزون الصوتي فالنحوي فالمعجمي"، [1] ومعنى هذا أن قضية اكتساب اللغة تقوم على البحث حول عملية التواصل من خلال البحث في أصغر جزئيات اللغة، بحيث أن الطفل تتواجد عنده المرحلة العلامية قبل العلامة الكلامية.

إنّ قضية اكتساب اللغة تقوم على ثلاث مراتب تمثلت في كون الأولى أنه تعلم مباشر لمواضعة اللغة بحيث يصبح ممارسة لتلقين اللغة لكونه مواصفة لنواميس الكلام مستخرجة من ذاته، فهذه المرتبة بمثابة تعليم اللغة بذات اللغة بما أنها تستوجب حديثا موضوعه ومادته متطابقان".[2] ومعنى هذا أن قضية اكتساب اللغة تقوم على الممارسة بالتلقين، أو عن طريق تعليم اللغة باللغة نفسها.

أما المرتبة الثانية فتمثلت في "ارتقاء الإنسان من ممارسة تلقين اللغة فعليا إلى وصف عملية التعليم وطرق، فتكون منزلة عالم اللغة في المدرج بمثابة الفاحص لتحول اللغة من

---

[1] E milio Alarcos liorachi : l’acquisition du langage par l’ enfant

[2] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي ، ص 254

أداة خطاب أولا إلى أداة تلقين مواضعة الخطاب ثانيا" [1] يرمي معنى هذا القول إلى إمكانية تعليم اللغة وتلقينها بشتى الطرق المتاحة لهاته العملية، فاللغة هي أداة تواصل في بداية أمرها، أما ثانيها فكونها أداة تلقين اللغة .

وثالث مراتب قضية الاكتساب" تتمثل فيما يسمح به الخوض فيها من تطرق أصول يتصل مباشرة بجوهر الركائز التي تقوم عليه اللغة، والذي يربط حبل الأسباب بين قضية الاكتساب ونواميس الكلام إنما هو تحسس أنماط المواضعة وسنن أنظمتها في اللغة المعنية بالدرس".[2] ومعنى هذا أن الاكتساب يقوم مباشرة على الركائز التي تقوم عليها اللغة، والحرص على الأسس والقواعد التي تقوم عليها اللغة.

أما نظرة الحضارة العربية في هذه القضية فهي" تحديد اللغة بكونها ملكة، والملكة مفهوم متعدد الجوانب، متداخل المقاصد، غير أنه ينحصر إجمالا في القدرة على اكتساب ما لم يكن مكتسبا بضرب من التملك والحوز، فهي لذلك تحويل المفقود إلى الموجود بعد لإثبات حق الملكية فيه بالرياضة والاقتناء، والمنطلق في اعتبار المنظرين أن اللغة ملكة هو ربطها بالمؤهلات الفطرية في الإنسان إلى الحد الذي يصبح معه البعد اللغوي لدى الإنسان ملابسا لجملة من العناصر الطبيعية المقترنة بوجوده".[3] ومعنى هذا القول هو أنّ اللغة حسب رأيهم هي مجرد اكتساب معلومات جديدة، أي اكتساب ما لم يكن مكتسبا من قبل.

أما ابن خلدون" فقد نفذ بحس لساني دقيق – كاد يتفرد به – إلى مفاعلات الاكتساب اللغوي متحسسا بقوام الظاهرة الكلامية انطلاقا من فكرة الملكة وملابساتها التجريبية، وأول ما يتقرر لديه في هذا المضمار أنّ الملكة في الحدث اللساني تستند إلى حصوله كلا لا يتجزأ ؛ أي أن ممارسة الإنسان للغة بالملكة تنفي عنه أن يكون واعيا بانفصال مفرداتها عن

---

[1] نفسه – ص 245

[2] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي ، ص 245

[3] نفسه – ص256

تراكيبها". [1] ومعنى هذا هو أن ابن خلدون يرى بأن قضية اكتساب اللغة هي بمثابة الملكة اللغوية، فمفهوم الملكة عنده يكون متطابقا مع مبدأين أساسين هما مبدأ العلم أو المعرفة، ومبدأ القدرة أو الاستطاعة. و"بينهما من التفاعل العضوي مثل الذي بين الإدراك والتعبير؛ أي مثل مابين المتلقي والبث أو قل التفكيك والتركيب". [2] ومعنى هذا القول أن قضية اكتساب المواضعة اللغوية لا بدّ فيها من وجود ثنائية تربط بين المتلقي والبث.

أما نظرة عبد الجبار لهذه القضية حيث يقول في كتابه: " فإن قالوا فإن تولد الابن من الأب هو كتولد الكلمة من العقل، وحر النار من النار، و ضياء الشمس من الشمس، قيل له إن الكلمة لا تتولد من العقل لأنها تحصل من غير العاقل، وقد يحمل العقل في من لا يمكنه الكلمة، وإنما صح ترتيبها بالعلم على سبيل الاختيار من الفاعل لا لأنها تتولد من العقل، فإن قال: أردت بالكلمة العلم: قيل له: إن العلم هو نفسه العقل إذا أشير به إلى العلوم الضرورية، وإن أردت العلوم المكتسبة وما يجري مجراها فذلك مما لا يتولد عن العقل خلو العاقل منه وصحة ذلك فيه". [3] ومعنى هذا القول أنّ أي لفظ قد تتولد عنه ألفاظ أخرى ؛ أي أن الأول يكون بمثابة الأصل، والألفاظ الناتجة عنه تسمى فروع لغوية.

أما نظرة رواد التنظير اللساني في تاريخ الفكر العربي" قد استوقفتهم قضية ارتباط الملكة بحيث هي استعداد ما قبلي في الإنسان بمشكل الاكتساب باعتباره ترويضا لطاقة الإنسان على الحركة و الابتكار، وازدادت المشكلة دقة عندما واجهوا تحديد اللغة بكونها ملكة تكتسب فتبين عندئذ ربط مبدأ الملكة بفكرة الصناعة على أساس المقارنة الفاصلة المبينة لنقط التقاطع ونقاط الانفصال".[4] ومعنى هذا أن الاكتساب هو بمثابة المحفز الأساسي للإنسان من خلال عملية الإبداع والابتكار.

ويبرهن ابن جني باستقراء النماذج المتنوعة على أنّ "اللغة إنما تؤخذ قياسا واشتقاق قوانينها المبدئية هو تكريس لمبدأ الاكتساب بالمحاكاة والتوليد، إن لم يكن هكذا شأن اللغة" لما كان لهذه الحدود القوانين التي وضعها المتقدمون وتقبلوها، وعمل بها المتأخرون

---

[1] المقدمة – ابن خلدون (ولي الدين عبد الرحمان)– دار إحياء التراث العربي – تونس – ط4

[2] Le décodage et l’encodage

[3] المغني في أبواب التوحيد والعدل – عبد الجبار(القاضي أبو الحسن) – د ط – ج5 – ص 102

[4] التفكير اللساني في الحضارة العربية – عبد السلام المسدي– ص 259

معنى يفاد ولا فرض ينتجه الاعتماد، ولكان القوم قد جاؤوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثنائي والجموع والتكابير والتصاغير، ولما أقنعهم أن يقولوا: إذا كان الماضي كذا وجب أن يكون مضارعه كذا، واسم فاعله كذا، واسم مفعوله كذا، واسم مكانه كذا، واسم زمانه كذا ولا قالوا إذا كان المكبر كذا فتصغيره كذا، وإذا كان الواحد كذا فتكبيره كذا دون أن يستوفوا كل شيء من ذلك فيوردوه لفظا منصوصا معينا لا مقيسا ولا مستنبطا كغيره من اللغة التي تؤخذ قياسا ولا تقييما نحو دار وباب وبستان". [1] ومعنى هذا القول لابن جني أن اللغة تقوم بتكريس مبدأ المحاكاة والتوليد، بالإضافة إلى الاهتمام بالبحث حول أزمنة تصريف الأفعال وكذا البحث في قضية أنواع الجموع، وكذلك الاهتمام أيضا بالفعل وما ينتج عنه.

لقد ذهب بنا البحث طيلة هذا الفصل مذهبا جدليا ارتسمنا قواعده منذ بسطنا مشكل اللغة على صعيد التنظير في مخزون التراث العربي، وفي ظل هذا البحث تم اختيار المواضعة اللغوية كنظرية لاقت اهتمام ورواج كبير لدى أنصار الفكر العربي في الحضارة، وبحسب الترتيب المنطقي حول نظرية المواضعة اللغوية، تم الحديث عن اعتباطية الحدث اللساني، وتحديد المواضعة بجانبها اللغوي والاصطلاحي، وبعدها يلي الحديث عن أهم ردائفها والتي تمثلت في العقد والتلازم، وبهذا الأخير تمت عملية توليد المواضعة اللغوية إلى أن وصلت كيفية إخضاع المواضعة لعملية الاكتساب.

[1] الخصائص –ابن جني (أبو الفتح عثمان) – دار الهدى للطباعة والنشر – بيروت – ط2 – ج2 – ص 41-42

خـــاتـــمـــة:

من خلال ما تم استنتاجه من هذه المسائل اللغوية بخصوص المواضعة تم التوصل إلى:

- أن المواضعة في بداية الأمر هي أمر إلزامي، وواجب الأفراد أن يتواضعوا على توحيد المسميات وكذا المعاني وعدم التعدد فيها، وهذا العمل لا يتم إلا بدراسة هذه الظاهرة اللغوية داخل المجتمع ودراسة اللسان الخاص به .
- وهذه العملية اللغوية تتم الإفادة فيها، فالأمر الذي جعل منها إلزامية بدل الاعتباط هو وجود مدلولات الألفاظ على أرض الواقع؛ أي أثناء النطق باللفظ يحضر مباشرة معناه لدى السامع فكما أن كل شيء يتجدد ويتجلى بحلة جديدة .
- المواضعة اللغوية تميزت بهاته الخاصية اللغوية، وهذا ما جعلها ظاهرة ذات شأن كبير وبها تولدت أن تكتسب؛ أي لا بد للفرد أن يتلقاها من المجتمع الذي يتعايش فيه من خلال عملية الاكتساب بأي طريقة شاء سواء في الأسرة أو المجتمع أو المدرسة أو حتى عن طريق الاستطلاع على الكتب ...

قائـــمـــــة المـــصـــادر و المـــراجـــع

أ_ المصادر والمراجع باللغة العربية:

01 – الإحكام في أصول الأحكام – (أبو محمد علي الأندلسي) ابن حزم – ط 2 – ج1 – مطبعة الإمام – مصر.

02 – البرهان في وجوه البيان – تحقيق أحمد مطلوب و خديجة الحديثي – ط1 – بغداد – 1967

03– البرهان الكاشف عن إعجاز القرآن– (كمال الدين) الزملكاني – تحقيق خديجة الحديثي و أحمد مطلوب – مطبعة العاني– بغداد – 1974

04 – البيان و التبيين – (أبو عثمان عمرو بن بحر) الجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – ط3 –

– ج1 – القاهرة – بيروت – الكويت – 1968 –

05– التفسير ما بعد الطبيعة – (أبو الوليد محمد) ابن رشد – تحقيق موريس بوجاس– بيروت – ج1– 1967

06– التفكير اللساني في الحضارة العربية المعاصرة ل – عبد السلام المسدي – دار الكتاب الجديد المتحدة – ط1 –1981/ ط2 – 1986.

07 – الحيوان– (أبو عثمان عمرو بن بحر) الجاحظ – تحقيق عبد السلام هارون – ط2 – ج7 – القاهرة.

08– الخصائص – (أبو الفتح عثمان) ابن جني – تحقيق محمد علي النجار – ط2 – دار الهدى للطباعة و النشر – بيروت– 1952

09 – المستصفى من علم الأصول – (أبو حامد) الغزالي – ط1 – المكتبة التجارية الكبرى – مصر –ج 1 1937

10 – المغني في أبواب التوحيد و العدل – (القاضي أبو الحسن) عبد الجبار – د ط – ج5.

11 – المقدمة – (ولي الدين عبد الرحمان) ابن خلدون – دار إحياء التراث العربي – بيروت– لبنان

– ط 4 –

12 – دلائل الإعجاز في علم المعاني– الناشر محمد رشيد رضا – القاهرة 1961 .

13 – سر الفصاحة – (ابن سنان) الخفاجي – تحقيق علي فودة – ط 1– القاهرة .

14 – شرح كتاب في منطق العبارة تحقيق الدكتور محمد سليم سالم

– أبو نصر الفارابي – مطبعة دار الكتاب 1976 جمهورية مصر العربية .

15 – لسان العرب – (أبو الفضل جمال الدين) ابن منظور – بيروت – 1968– ج3

16 – لمع الأدلة في أصول النحو – (أبو البركات) الانباري – تحقيق الدكتور – عطية عامر – بيروت –

17 – مفتاح العلوم – (أبو يعقوب محمد بن علي) السكاكي – ط1 – القاهرة 1937

ب_قائـمـة المـصـادر والمـراجـع باللـغـة الأجـنـبـيـة

01- l’acquisition du langage par l’ enfant , E milio Alarcos liorachi .

02 - Apprentissage du -français **-** - E,Genovrier et langue maternelle, langue française ,N 6 ;mai 1970 ,J.peytard أنظر

03 -Enrico A rciaini , principes de linguistique appliquée paris , paya t , 1972أنظر

04 - Le décodage et l’encodage, ovide fontaine,1978.

05 - La linguistique appliquée ,charlee p .bouton,1979

06 - Les mécanismes ,Henri Culmann,1948.

07- Les réflexes conditionnes ,Ivan Petrovich Pavlov,1927.

فـــهـــــــــرس المـــــوضـــــوعـــات

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	الإهداء	ب
02	الشكر والعرفان	ج
03	ملخص الدراسة بالعربية	د
04	ملخص الدراسة بالفرنسية	ه
05	ملخص الدراسة بالانجليزية	و
06	مقدمة	ز- ي
07	تمهيد	ك- م
08	الفصل الأول المواضعة اللغوية في مرحلة التأسيس اللساني	ن
09	المبحث الأول اعتباطية الحدث اللساني	1 - 5
10	المبحث الثاني تحديد المواضعة والعقد	6 - 14
11	الفصل الثاني أسس المواضعة اللغوية وآليات تحديدها	15
12	المبحث الأول من الاعتباط إلى التلازم	16 - 24
13	المبحث الثاني اكتساب المواضعة	25 - 36
14	خاتمة	73
15	المصادر و المراجع	38- 40
16	الفهرس الموضوعات	41